

مؤتمر نزع السلاح

المحضر الختامي للجلسة العامة الحادية عشرة بعد المائة التاسعة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٢، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد آندراس زابو (هنغاريا)

الرئيس: (الكلمة بالإنكليزية) أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩١١ لمؤتمر نزع السلاح. ولدي اليوم على قائمة المتحدثين تسعة ممثلين هم: ممثلو تركيا والسويد وشيلي وماليزيا والنرويج واليابان. كما سنستمع إلى التقارير التي أعدها المنسقون التقنيون الثلاثة وهم، السيد كاريواواسام سفير سري لانكا والسيد تشونغ سفير جمهورية كوريا والسيد ترانتشيف سفير بلغاريا.

على أنني، قبل أن أفصح لهم المجال للتحدث، أود أن أدلي ببعض الملاحظات التمهيدية بمناسبة تولي هنغاريا رئاسة المؤتمر.

السيد الأمين العام، الزملاء الموقرون: في هذه اللحظة التي تتشرف فيها هنغاريا وتعتز بتقلدها لمنصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح، اسمحوا لي أن أشارككم بعض الأفكار فيما يتعلق بالحالة الراهنة لهيئة نزع السلاح والإجراءات التي يحتمل اتخاذها مستقبلاً. وقبل الدخول في صلب الموضوع، أود أن أعبر عن تقديري وثنائي للجهود التي بذلها أسلافي ممن تولوا هذا المنصب، وهم من إثيوبيا وألمانيا وفرنسا وفنلندا ومصر. لقد أداروا جميعهم دفعة عمل المؤتمر بحنكة مهنية وتصميم عاليين من أجل الخروج من المأزق الذي ما انفك يتخبط فيه هذا الجهاز للسنة الرابعة على التوالي. ولا يسعني إلا أن أعبر عن تقديري الخاص لسلفي السيد فولكر هاينسبرغ، سفير ألمانيا، لما بذله من جهود حثيثة أراد بها تيسير مباشرة الأعمال الجوهرية للمؤتمر. كما أننا نقدر كثيراً ما أدلى به من معلومات بشكل منتظم في كافة مشاوراته مع الوفود. وإني على يقين من أن مشاركته في أنشطتنا المستقبلية مشاركة كاملة وفعّالة سيساعدنا في الاقتراب من هدفنا المشترك. وكلّي ثقة في أنني سأتمكن، خلال مزاويتي لمهامي، من الاعتماد على الأمانة بما هي معروفة به من دراية وتفانٍ تحت رئاسة الأمين العام، السيد سرجي أوردزهونيكيدزه، ونائبه السيد إنريكه رومان موري.

وقد أثبتت مداولاتنا هذا العام أن الشعور بالتضامن قد تعزز. هكذا ظهرت أنماط جديدة غير مسبوقة في مجال التعاون الدولي، بما في ذلك فيما يتصل بالمسائل الأمنية، لا سيما في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. ولربما يكون لها تأثير إيجابي على اتجاهات أنشطة المؤتمر. إننا نخوض في مياه مضطربة، إلا أنه لا ينبغي لنا أبداً أن ننسى بأننا على ظهر نفس المركب وهو مركب ربما يتغير القائمون على إدارة دفته، بيد أن الوجهة التي يتجه إليها ينبغي ألا تتغير. ونحن في حاجة إلى الجهود المشتركة وفهم مسألة اعتمادنا على بعضنا البعض، لأن ذلك هو الموقف الوحيد الذي يمكن أن يضمن تحقيق أهدافنا المشتركة. كما لا ينبغي لحالات الفشل والنكسات التي يمتد بها المركب أثناء رحلته، أن تقوض إيماننا الراسخ بأن له وجهة عليه أن يبلغها.

وقد تقلدت هنغاريا منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح آخر مرة في شهر أيار/مايو عام ١٩٩٤. وهي الفترة التي كانت فيها هذه الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف المعنية بالتفاوض بشأن المسائل المتعلقة بترع السلاح،

تعمل بأقصى طاقتها تقريباً. حيثُ أكملت بنجاح عمليات التفاوض حول اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وكانت على وشك البدء بعقد مفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وقد طرأت متغيرات كثيرة داخل هذا المحفل وخارجه منذ ذلك الحين. حيث برزت مخاطر وتحديات جديدة دفعتنا إلى التمعّن فيها على نحو متعمق لما تمثّله من تهديد حقيقي للسلام والاستقرار في العالم. ولا يزال ينتظرنا تحدٍ يتمثل في تكييف هذه الأوضاع بنجاح مع البيئة الأمنية المتغيرة.

إن التطور الدينامي للعالم من حولنا جعل مهمة الخروج من المأزق الدائم الذي يعترض طريق عمل المؤتمر، أكثر إلحاحاً. ويتجلى ذلك بشكل أكبر في المبادرات الجديدة التي تواكب هذا التطور، والتي تهدف إلى التصدي لهذه التحديات الجديدة. ويشير توقيع معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، إلى نقلة نوعية في بداية علاقة استراتيجية جديدة بين القوتين العظميين، من خلال تعبيد الطريق أمام تخفيضات جوهرية للترسانتين النوويتين لكل منهما. وقد اكتسبت الجهود الدبلوماسية للحد من انتشار القذائف التسيارية القدرة على إطلاق أسلحة الدمار الشامل، زخماً جديداً هذا العام. وتمثل الدورة الاستعراضية الجديدة لمعاهدة عدم الانتشار بداية واعدة، تشير بوضوح إلى استمرار نجاح الدورة خلال الجلسة الثانية للجنة التحضيرية التي ستعقد هنا في جنيف في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو المقبلين.

إن المؤتمر يدخل شهره الأخير بالنسبة لدورة عام ٢٠٠٢. ولدينا أربعة أسابيع للوفاء بما يتوقعه منا المجتمع الدولي في أن نعيد تنشيط الدور الأساسي الذي يلزم لهذه الهيئة القيام به في التفاوض بشأن الصكوك القانونية العالمية في ميدان نزع السلاح وعدم انتشاره. وليس بوسع الرئيس سوى أن يبدي تفاؤله في هذا الصدد. وثمة سمة متكررة تطغى على كافة البيانات الصادرة في الجلسات العامة لهذا العام دون استثناء، تتمثل في التأكيد على الالتزام بتعددية الأطراف، باعتبارها مبدأ أساسياً في إجراء المفاوضات في مجال نزع السلاح وعدم انتشاره، بهدف الحفاظ على القواعد الشاملة في هذا الخصوص وتعزيزها وتوسيع نطاقها. وأتابع الحديث مستشهداً بكلمات من نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 56/24 T، الذي قدّمه زميلي الموقر، السفير آندري إردوس، بصفته رئيساً للجنة الأولى، "هناك حاجة ملحة لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح وعدم انتشاره من أجل المساعدة على الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، ومن أجل المساهمة في ما يبذل من جهود على الصعيد العالمي للقضاء على الإرهاب". ويحدوني الأمل في أن الشعور بهذه الضرورة الملحة لا يزال موجوداً، وسوف يمضي بالجزء الأخير من جلسة عام ٢٠٠٢، تحت إشراف الرئيس الهنغاري للمؤتمر، قدماً لتحقيق انتقال سلس للاستمرار بعمل المؤتمر في عام ٢٠٠٣.

ويستعين على الرئاسة الأخيرة للجلسة السنوية أن تضطلع بمهمة مزدوجة. فينبغي لها أولاً أن توجز عمل هذا العام على نحو منظم. إذ إن إبلاغ المجتمع الدولي بشكل عام بإجراءاتنا في شكل تقرير سنوي يقدم للجمعية

العامّة للأمم المتحدة، يُعدّ جزءاً من روتين هذا المؤتمر. وبالتأكيد فإن وضع مشروع هذه الوثيقة سيستغرق جزءاً كبيراً من وقتنا. وسأقترح عليكم اتباع خطة الأعوام السابقة في هذا الخصوص، وإعداد تقرير هذا العام على هذا الأساس.

وبالإضافة إلى هذه الممارسة الداخلية الأساسية، فإنني أعتزم أيضاً معالجة مسألة برنامج عمل المؤتمر التي لم تحسم حتى الآن. وإنني أدعوكم لفعل ذلك لبضعة أسباب. أولاً، لم يفت الأوان أبداً بعد لاستكشاف احتمالات جديدة. ثانياً، بإمكاننا، وحتى في المرحلة الختامية من الدورة، أن نقوم بعمل نافع بهدف إعداد البدء السلس للدورة السنوية المقبلة. ثالثاً، إن المقترحات والمبادرات الأخيرة قد أدخلت دينامية متجددة على ما أجريناه من مداولات إذ تعكس محاولتنا الدؤوبة للتوصل إلى حل وسط. ومع أن الوصول إلى بداية جديدة لا يزال بعيداً عن متناول المؤتمر، إلا أنه ليس بمقدورنا أن نهدر الزخم الذي بلغناه خلال الأسابيع الماضية. وأود، في هذا الخصوص، أن أشير إلى ما اتخذ من خطوات غير رسمية من جانب فريق من الرؤساء السابقين، إلى جانب المبادرة التي تقدمت بها ألمانيا لإلقاء نظرة جديدة على مسألة الأسلحة الإشعاعية.

وفي المرحلة الراهنة، فإن من واجب مقدمي المبادرات الجديدة تعزيز قبولها. ومن الناحيتين الإجرائية والجوهرية، فإن الوقت لم يحن بعد لإشراك الرئيس في ذلك. كما أشجّع في الوقت نفسه، زملائي الموقرين على الاستمرار في ما يبذلونه من جهود. فما أجريناه من مشاورات حتى الآن، يقنعني بأنهم يواصلون تحقيق أهدافهم برغبة ملؤها الإخلاص، ليقدموا لنا نهجاً واقعياً ومتوازناً يأخذ بعين الاعتبار مصالح كافة أعضاء المؤتمر.

وسيقدم المنسقون الخاصون الثلاثة تقاريرهم اليوم. وإنني أعلّق أهمية كبيرة على ما سيقدمونه من عمل من أجل زيادة تطوير جوانب تنظيمية مُعينة تتعلق بعمر مؤتمر نزع السلاح. وإنني متأكد من أن تقارير كل منهم ستزودنا بأفكار نافعة فيما يتعلق بالإصلاحات المحتملة لهذا المحفل.

وختاماً أود أن أدعو كل وفد من الوفود، لاستغلال ما تبقى من الوقت بأقصى ما يمكن من الفعالية، كما أن الدعوة موجهة إلينا، كيما نستمر في جهودنا الرامية إلى وضع نهج عملي يقودنا إلى الخروج من مأزقنا الذي دام فترة طويلة. ويحدوني الأمل بالاعتماد على الحكمة الجماعية لهذه الهيئة، إذ سأعقد عدداً من المشاورات الثنائية والمتعددة الأطراف بهذا الشأن. وعلاوة على ذلك، فسأكون حاضراً في حال رغبت أفرقة أو وفود منفردة في مقابلي. وبمقدور الجهود التي يبذلها الرئيس أن تتمخض عن نتائج يمكن تطبيقها، إذا ما كانت ناشئة بصورة أساسية عن مناقشات تستند إلى قاعدة عريضة. وإذ أضع ذلك نصب عيني، فإنني أتطلع إلى تحقيق تعاون بناء مع جميع الوفود الموجودة في هذه الغرفة.

وقبل أن أعطي الكلمة للسيد مراد سونغار، سفير تركيا، أول المتحدثين على قائمة هذه الجلسة، أود أن أودّعه بالأصالة عن المؤتمر وبالنيابة عن نفسي، بما أنه سيغادر جنيف في القريب العاجل حيث استدعته حكومته ليتولى واجبات مهمة أخرى. فقد انضم السيد السفير سونغار للمؤتمر في ١١ أيار/مايو ١٩٩٨. وخلال فترة تواجده هنا، فقد عرض موقف حكومته بقوة مقنعة ولباقة دبلوماسية. وسرعان ما تقلّد السفير سونغار منصب رئيس المؤتمر، بعد وصوله بوقت قصير. كما أن مساهماته خلال فترة تواجده في جنيف، في جهودنا الجماعية الرامية إلى تيسير تحقيق توافق في الآراء حول برنامج عمل المؤتمر، وخاصة التزامه العميق خلال إجراءاته للمشاورات بشأن الطرائق والنهج الملائمة من أجل معالجة البند ١ من جدول الأعمال، تحت عنوان "إيقاف سباق التسلح النووي ونزع الأسلحة النووية"، قد حظيت بتقدير الجميع. وأود أن أعبر عن تمنياتي له بالنجاح الدائم والسعادة والتوفيق في المستقبل، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن مؤتمر نزع السلاح.

السيد السفير سونغار، لكم الكلمة.

السيد سونغار (تركيا): في البداية سيدي الرئيس، أسمح لي أن أعبر عن أحرّ تهانيّ بمناسبة تقليد سيادتكم منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح، وأن أؤكد لسيادتكم دعم وفدي وتعاوني في سعينا المشترك للخروج من المأزق القائم في طريق المؤتمر. وأود أن أعبر عن تقديري لأسلافكم ممن شغلوا هذا المنصب، كل من السيد فولكر هاينسبرغ، سفير ألمانيا والسيد هيبير فوركونو دي لا فورتيل، سفير فرنسا والسيد ماركو ريمبا، سفير فنلندا والسيد فيسسيها ييمر، سفير إثيوبيا والسيد محمد توفيق، القائم بالأعمال المصري. فقد بذلوا جميعهم كل جهد يمكن تصوره للمضي قدماً في عملنا هذا.

وأود أيضاً أن أقدم تهانيّ الصميّة للسيد سرجي أوردزهونيكيدزه، الدبلوماسي المحنك الذي يتمتع بخبرة واسعة، بمناسبة تقلّده منصب الأمين العام للمؤتمر.

وبما أنني سأغادر جنيف في وقت قريب، فلا يسعني سوى أن أستعرض، وأن أعود بذاكرتي إلى سنوات عملي الأربع الأخيرة، كممثل دائم لتركيا في مؤتمر نزع السلاح. وإذا أُلتمس مشورتكم الكريمة في بعض الملاحظات الشخصية، وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد أيضاً على موقف حكومتي فيما يتعلق ببعض المسائل في ميدان نزع السلاح.

عندما حضرت مؤتمر نزع السلاح أول مرة في عام ١٩٩٨ بصفتي رئيساً للمؤتمر، وجدت نفسي في خضم أزمة التجارب النووية لجنوب آسيا. وأقل ما يمكن أن أقوله، إن ذلك كان ترحيباً حاراً. وحتى أن الصدمة التي تعرضت لها في بادئ الأمر لم تشكل لي رادعاً يحول بيني وبين التفكير في قابلية هذه الهيئة الموقرة على أداء مهمتها النبيلة. وكان لمؤتمر نزع السلاح في تلك الأيام، برنامج عمل وخلفية مرموقة يمكنه الاستناد إليهما.

واعتقدتُ لوهلة أن إشراك مؤتمر نزع السلاح إشراكاً كاملاً في ميدان نزع السلاح الدولي سيستمر دون توقف. إلا أنه لحيبة أمني وخيبة أمل الكثيرين، فقد عانى المؤتمر من ورطة مؤسسية دامت لفترة طويلة.

فالواقع أن مؤتمر نزع السلاح يمكن أن يصبح رهينة سهلة لديناميات العالم الخارجي. وهناك أوقات لا يتمكن المؤتمر فيها من مواكبة وتيرة التغيير التي تبرز على الساحة الدولية كذلك. وقد تجلت هذه الحالة حينما لم يتمكن المجتمع الدولي من أن يستفيد استفادة كاملة من البيئة الملائمة التي هيأتها له نهاية الحرب الباردة. والحقيقة تتمثل في استمرار الأطراف الفاعلة الأساسية، وربما بأفضل النوايا، في اتباع وسائل متباينة من أجل تحقيق نفس الغاية، أي تعزيز الأمن والاستقرار العالميين في عصر ما بعد الحرب الباردة.

على أن العبارة التي ما زالت تتردد على مسامع الحاضرين في هذه القاعة منذ عام ١٩٩٨، والتي يمكن إثباتها على الأقل، هي "إن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل الوحيد المتعدد الأطراف المعني بالتفاوض في ميدان نزع السلاح". وإن تركيا ملتزمة تماماً بالدور الفريد الذي يؤديه المؤتمر، وتعتقد بأنه ينبغي له أن يبذل أقصى ما بوسعه ليكون متجاوباً مع المخاطر الحالية المستقبلية. وفي ظل ما استجد من مبادرات وجهود، فإننا نأمل وبكل إخلاص أن يسود المؤتمر جو من التقارب في الآراء ليبدد التباين فيها، وأن تكون هناك إمكانية للتغلب على العقبة الحالية التي تقف حائلاً دون تنفيذ برنامج عمل المؤتمر.

إن يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ هو تاريخ قد ترك ندبة لا يمكن إزالتها من ذكرياتنا لاعتبارات عديدة. ومن وجهة نظري، فإن أهم النقاط التي يتعين على مؤتمر نزع السلاح أن يتناولها هي فداحة حجم الهجمات الإرهابية الغادرة، والخديعة التي يتصف بها الإرهابيون في مجال تحويل وسائل النقل الآمنة لنقل المدنيين الأبرياء، إلى أسلحة دمار شامل مميتة، والحقيقة القائلة بأن هذه الهجمات المقيتة، على الرغم من استهدافها للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها موجهة أيضاً نحو البشرية جمعاء والعالم المتحضر ككل، والذي تولى مؤتمر نزع السلاح مسؤولية كبيرة حياله.

إن الهجمات الإرهابية ليوم ١١ أيلول/سبتمبر وظهور الإرهاب البيولوجي، إلى جانب التهديدات الخطيرة التي تمثلها ما يسمى "بالقنبلة القذرة"، إنما هي، وإلى حد كبير، عبارة عن رسائل مدوية وواضحة، يجب على مؤتمر نزع السلاح أن يُسجلها وأن يتصرف حيالها بحزم ودون إبطاء.

ومع الأسف، فإن الهجمات الإرهابية التي شهدناها في يوم ١١ أيلول/سبتمبر المروع، لم تكن قوية بما فيه الكفاية كيما تقنع هذا المؤتمر بالتخلي عن وجهات النظر المتباينة التي تسود أجوائه، بهدف العمل معاً للحيلولة دون وقوع أسلحة الدمار الشامل الحقيقية في أيدي الإرهابيين يوماً ما، باعتبارهم عملاء الدمار.

ويؤسفني عدم تمكن المؤتمر للعام الرابع على التوالي، من المباشرة بعقد مفاوضات بشأن معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق من الامتثال لها على الصعيد الدولي وبصورة فعالة، يُحظر بموجبها إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية. وترى تركيا، إلى جانب التبكير في بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أن المباشرة الفورية بإجراء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، تُمثل الخطوة الجوهرية المقبلة المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح النووي وعدم انتشاره.

ولا نزال نعلق أهمية خاصة على تحقيق التزام شامل بمعاهدة عدم الانتشار، من أجل تعزيز الأهداف الشاملة لعدم انتشار الأسلحة ونزع السلاح، إلى جانب إعداد الأسس اللازمة لدرء خطر التحديات الحالية والمستقبلية.

إن المؤتمر الاستعراضي الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، والذي سيستأنف عمله في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، يمنحنا فرصة أخرى لتعزيز النظام المتعدد الأطراف المعني بترع الأسلحة وعدم انتشارها.

كما أن الأفعال الأخيرة للإرهاب البيولوجي التي اتخذت شكل هجمات بالجمرة الخبيثة، تشير بوضوح إلى الحاجة لاتخاذ إجراءات صارمة ضد الأسلحة البيولوجية كذلك. ومما لا شك فيه، أنه يتعين علينا أن نعالج اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية بمهمة جديدة وشعور متجدد بإلحاح هذه المسألة. وأعتقد بأن الوقت قد حان لبذل كل الجهود من أجل إنشاء آلية للامتثال والتحقق يجري التفاوض بشأنهما من جانب عدة أطراف. كما يتعين علينا أن نكون حريصين على شموليتها وتنفيذها تنفيذاً فعالاً.

إن المجتمع الدولي لم يتعرض للتحديات المتمثلة في المخاطر التي يسببها انتشار أسلحة الدمار الشامل فحسب، بل إنه يتعرض أيضاً لتحديات تتمثل في المخاطر التي تسببها وسائل إطلاق هذه الأسلحة. ويُعدّ انتشار القذائف التسيارية بما تنطوي عليه من آثار مزعزعة للاستقرار في أرض ذات طابع جغرافي غير مستقر، شاغلاً من الشواغل ذات الاهتمام الخاص بالنسبة لتركيا. ونحن نرى بأن هناك حاجة ملحة من أجل إيجاد نهج شامل ومتعدد الأطراف يعمل على تكثيف الجهود القائمة ضد انتشار القذائف التسيارية. وهكذا فإن تركيا تقدم كل ما أوتيت من دعم لعملية إضفاء الطابع العالمي على مدونة قواعد السلوك الدولية ضد انتشار القذائف التسيارية.

ومع أن سجل نزع السلاح ظل متسماً بالخلط، إلا أنه وبالرغم من ذلك، قد حصلت تطورات مشجعة، وينبغي الاعتراف بها. حيث إن توقيع معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، والإعلان المشترك الصادر عن الرئيسين بوش وبوتين بتاريخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ فيما يتعلق بالعلاقات الاستراتيجية الجديدة بين البلدين، يعتبران مثالين يستشهد بهما على مثل هذه التطورات.

وقد سجل أيضاً تقدم مهم في الحملات المناوئة لاستخدام الألغام الأرضية ضد الأفراد، بفضل الجهود المنسقة لدول ومنظمات غير حكومية و١٤٣ بلداً هي الآن دول أطراف في اتفاقية أوتاوا.

وتعي تركيا تماماً المعاناة الإنسانية والإصابات التي يحدثها استعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد، على نحو غير مسؤول ودون تمييز. وقد حال الوضع الأمني المتفشي في البلاد، دون توقيع تركيا على الاتفاقية في وقت إبرامها. ومع ذلك، فقد مددت تركيا العمل بقرارها الوطني الخاص الذي يقضي بفرض حظر مؤقت على تصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد ونقلها، إلى أجل غير مسمى في آذار/مارس ٢٠٠٢، كتعبير عن التزامها بالأهداف الإنسانية للاتفاقية.

وعقدت تركيا أيضاً اتفاقات مع كل من بلغاريا في آذار/مارس ١٩٩٩، وجورجيا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، بهدف إنشاء نظم ترمي إلى إبقاء الحدود المشتركة بينها وبين الدولتين، خالية من هذه الألغام. كما أننا اقترحنا ترتيبات مشابهة على اليونان وأذربيجان، البلدين المجاورين لنا.

وقد أعلنت في العام الماضي في هذا المؤتمر، عن قرار حكومتي الحازم في أن تصبح طرفاً في الاتفاقية. ونوايانا في هذا الخصوص، جرى الإعلان عنها مسبقاً في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١، خلال قيام وزير الخارجية اليوناني بزيارة تركيا. وقد قرر وزيري خارجيتي البلدين في تلك المناسبة، السيد جَم والسيد بابانديرو، أن تقوم كل من تركيا واليونان وفي وقت واحد بإيداع صكي تصديقهما على الاتفاقية، لدى الأمين العام للأمم المتحدة، عقب إكمال إجراءاتهما الدستورية.

والآن، أود أن أبلغ عن أن الاتفاقية قد قدمت إلى البرلمان التركي كيما يصادق عليها. وأقرت لجنة الشؤون الخارجية التابعة للبرلمان، الاتفاقية في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٢ وأحالتها إلى الجمعية العامة من أجل الموافقة النهائية عليها.

وفيما يتعلق بمسألة إيجابية أخرى، أود أن أشير إلى أننا تمكنا، خلال عامين على التوالي، من تعيين ثلاثة منسقين خاصين لتذليل العقبة التي تقف في طريق المؤتمر، وهيئة الأجواء لتبرير وجود مؤتمر نزع السلاح. ونود أن نثني على الجهود المتواصلة في هذا الاتجاه، التي بذلها السفراء المرموقون، ممن شغلوا مناصب في السابق والحاضر.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أشكر السيد بتروفسكي، الأمين العام السابق للمؤتمر والسيد رومان موري، نائب الأمين العام والسيد زاليسكي وجميع أعضاء الأمانة الآخرين، لما قدموه لي ولوفدي من مساعدات مهنية لا تقدر بثمن. وأود أيضاً أن أعبر عن تقديري لكافة المترجمين الفوريين لتفانيهم وكفاءتهم في عملهم وما تحلوا به من صبر في أدائهم لهذه المهمة.

وأغتنم هذه الفرصة للترحيب بالممثلين والمندوبين الدائمين الجدد، الذين انضموا إلى هذه الهيئة الموقرة، في عام ٢٠٠٢. ومن حيث برنامج العمل الخاص بالمؤتمر، فإنني آمل بإخلاص أن يكون خَلْفِي أكثر حظاً مني.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل تركيا على كلمته وعلى العبارات الرقيقة الموجهة للرئيس.

أما الآن فأعطي الكلمة للسفير فيغا، ممثل شيلي.

السيد فيغا (شيلي) (الكلمة بالإسبانية): اسمحوا لي يا سيادة الرئيس أن أبدأ بتهنئتك بمناسبة تقلدكم منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أؤكد لكم تعاون شيلي فيما تنهضون به من عمل. ونحن نشق بأن جهودكم ستتواصل في الاتجاه الواعد بإخراجنا من مأزقنا الحالي.

ويود وفدي أيضاً أن يعبر عن جزيل شكره للسيد فولكر هاينسبرغ، سفير ألمانيا على قيادته الفطنة والكريمة للمؤتمر، حيث أثمرت إدارته لعملنا هذا عن إحراز تقدم نافع بشكل كبير.

وقبل ثلاثة أسابيع أعرب فريق من خمسة سفراء، وأنا منهم، عن موقفه المشترك في هذا المؤتمر، عن طريق السيد دميري، سفير الجزائر وممثلها الدائم، الذي عمّم مشروعاً شاملاً لبرنامج عمل المؤتمر يقوم على أساس المقترحات الرسمية وغير الرسمية التي وضعت منذ عام ١٩٩٩. وقد حاولنا في هذا النص المؤقت دمج العناصر الأساسية التي تشكل مجتمعة، العمل الجماعي الذي أُنجزته هذه الهيئة خلال السنوات القليلة الماضية.

وكان غرضنا من ذلك هو أن نعبر ثانية عن أملنا ببقاء هذا المحفل على قيد الحياة والذي نعتبره مهماً جداً، لأنه المحفل المعني بإجراء الحوار المتعدد الأطراف. وإن الأمن يعود بالخير على البشرية جمعاء، وهو إرث ومسؤولية ينبغي لنا جميعاً، ودون أي استثناءات، أن ننهض به ونحافظ عليه. ويكشف موقفنا المشترك الذي حاولنا بلورته، عن أن الأمل المقترن للأسف بالإحباط هما ظاهرتان متعارضتان، تؤثران بشكل متساوي على غالبية الدول التي يتكون منها كل فريق من الأفرقة.

هذا وإن الورقة التي عممت كمشروع ولا تزال تعمم، تعد عملاً في طور التقدم مفتوح أمام كافة الوفود لإبداء تعليقاتها واقتراحاتها، ولنقل حتى، انتقاداتها بشأنه.

نحن مستمرون في عملية وضع الصياغة وتحريرها. ومع ذلك، فمن الواضح جداً أن أي صياغة ماهرة لن يكون بمقدورها التغلب على نقص الإرادة السياسية.

فنحن نعلم بأن هناك مصالح وطنية مشروعة، وفي العديد من الحالات، مفاهيم مختلفة عن الأمن الدولي. وفي نفس الوقت، فإن هناك إيمان راسخ بتشاطرته الأغلبية، يتمثل في الحاجة إلى استئناف المؤتمر لعمله في إجراء المناقشات والمفاوضات. وإن القصد من وراء ذلك هي محاولة ضمان أن السياسة، في أجلي مظاهرها، وبوصفها اقتران للمثاليات بالواقع، ستكون قادرة على أن تلعب دوراً لا يمكن الاستغناء عنه.

ويعلم الكثيرون من الحاضرين منا هنا اليوم، أين تكمن الصعوبات. فهي قد نشأت أساساً عن الفقرات الخاصة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. على أنه ينبغي للدول أن تتقبل هذه الصعوبات، من الناحية النظرية على أقل تقدير، والتي لا تزال تلتزم في جوهرها بمواقف متضاربة فيما بينها. وقد مر وقت ليس بقليل لحد الآن، جرت فيه محاولات لوضع مشروع برنامج عمل للمؤتمر، والتي اتخذت شكل البحث عن القاسم المشترك الأصغر فيما بين متطلبات بعض الوفود.

وأود أن أختتم كلمتي بالقول إننا قد تلقينا، خلال ما أجريناه من مشاورات استندنا فيها إلى صياغات معينة، طائفة واسعة من الاستجابات الإيجابية. ونحن نقدر ذلك بشكل كبير. وبالطبع، فقد أحطنا علماً بالتحفظات. وبناء على حقنا في التفاؤل، ولربما كان تفاؤلاً مشوباً بالحذر، نود أن نلمس نواح إيجابية في هذه التحفظات أيضاً. وسنجري دراسة تتسم بالإبداع لكافة الخيارات والإجراءات الجوهرية المتاحة لنا ضمن إطار نظامنا الداخلي، والمستوحاة من البصيرة المشتركة، ومن أجل استكشاف طائفة الفرص الواسعة التي أتاحتها الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية، إلى جانب تلك الاجتماعات التي عقدت على هامش المؤتمر، وذلك من أجل النظر فيها وتحليلها.

ونحن نعدُّ بإبلاغكم بجهودنا وبالمسار الذي تسلكه هذه المبادرة. فنحن نعلم بأننا نمخر عباب بحر هائج، إلا أننا نحرز تقدماً عن طريق عملنا فقرة بفقرة. ويظل هدفنا هو وضع مقترح محدد، إلا أن تحقيق هذا الهدف يعتبر ثانوياً إذا ما قورن بالحاجة إلى الحيلولة دون أي مزيد من التفاقم بالنسبة للصعوبات التي يواجهها مؤتمر نزع السلاح فعلياً.

ونود أن نشكر الرئيس المنصرف، السفير هاينسبرغ على ما قدمه من دعم ومشورة للمؤتمر، ونقدم لك يا سيادة الرئيس تأكيداً بأننا سنحافظ على نفس المستوى من التنسيق مع سيادتكم.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أتقدم بالشكر لممثل شيلي على كلمته وعلى عباراته الرقيقة للرئيس. وأعطي الكلمة الآن للسفير سالاندر، ممثل السويد.

السيد سالاندر (السويد) (الكلمة بالإنكليزية): في البداية سيادة الرئيس دعني أنقل لكم العهد الذي قطعه وفد بلادي على نفسه بتقديم الدعم الكامل والفعال لكافة الجهود التي ستبذلونها من أجل التغلب على الصعوبات التي أصابت مؤتمر نزع السلاح بالشلل. وكلنا نعلم بأن هذه مهمة شاقة. إلا أنكم ستتميزون على الرؤساء الآخرين، بشغلكم لهذا المنصب لفترة أطول، تمتد من نهاية الدورة الحالية للمؤتمر، وحتى نهاية العام، حيث سيكون بمقدوركم استطلاع آراء الوفود، في حالة عدم نجاحنا في البت في برنامج عمل المؤتمر قبل نهاية هذه الدورة.

ودعني أقول أيضاً بالأصالة عن نفسي وعن الآخرين في فريق السفراء الخمس الذين حاولوا مؤخراً إيجاد حلول بديلة، بأننا سنبلغك بالكامل بكل شيء، وبأي شيء قد نقوم به في الأسابيع المقبلة. ومرحباً بك أيضاً للمشاركة في الاجتماعات التي نعقدها فيما بيننا نحن السفراء الخمس، في أي وقت تشاء. وهذا ما فعله رئيسنا السابق. وأود أن أشكر السفير هاينسبرغ وبكل إخلاص على تفانيه وإحساسه المرفه وأحكامه السديدة التي أظهرها خلال فترة رئاسته للمؤتمر.

وسوف لن أتوسع هنا في تعقيدات النص، والمتعلقة بالمناقشات التي أجريناها مع الوفود المهتمة، فهي تتألف من تغييرات طفيفة في المواضيع التي لا زالت الآراء مختلفة بشأنها. وقد تمت تغطية نقاط عديدة، ولكن وكما توقعه الجميع، فإن مسألة الفضاء الخارجي تشكل جزءاً من برنامج عمل المؤتمر، حيث إن التوافق في الآراء بشأنها يبدو صعب المنال. وربما ذهبت إلى أبعد من ذلك لكي أقول إنه في جميع المجالات الأخرى المختلف حولها، يبدو أن هناك احتمالات قوية في التوصل إلى صيغ تقبل بها كافة وفود المؤتمر. غير أنه وبشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من غير الأكيد التوصل إلى حل من هذا القبيل.

وعوضاً عن أن أخوض في مناقشة الصعوبات التي نعيها تماماً، دعني أؤكد على مجموعة من النقاط التي قد تكون الإشارة إليها نافعة، بخصوص المبادرة التي تقدمنا بها نحن السفراء الخمسة. وأولى هذه النقاط أن أداة عملنا، أي النص، آخذة في التطور، ونحن نأمل، أن تمنح الفرصة لكي تستمر في التطور. فهي ليست منقوشة على الحجر، ولا هي مجموعة من الصيغ التي يعتبرها فريقنا أفضل من صيغ أخرى. إذ إن الأفكار بهذا الخصوص تصلنا من أوساط مختلفة، بما في ذلك الوفود المعنية إلى أقصى حد، ولذلك، فإنه من الأهمية بمكان الحفاظ على المرونة والاستمرارية.

وتتمثل النقطة الثانية في أن هذه الاستمرارية تجسد أيضاً الحقيقة القائلة بأننا نبني عملنا على المقترحات السابقة، وأننا نحاول أن نقطع المسافة بين مقترح أموريم، بوصفه أساساً للمشاورات المستمرة، وحتى نتوصل بالفعل إلى شيء مبني على هذا الأساس، ويشتمل على العناصر الضرورية والكافية لكل الوفود.

أما النقطة الثالثة فهي نتيجة منطقية للنقطة الثانية. فلن نتقدم بأي شيء من شأنه أن يذهب بالمؤتمر إلى أبعد من توافق الآراء بشأن مقترح أموريم. وبالطبع، فإن حكمنا على هذه المقارنة هو في نظر الرائي لها، وقد يختلف من وفد لآخر، وقد حدث ذلك فعلاً، لأن النص الذي نتعامل معه قد تطور. وفيما بيننا نحن السفراء الخمسة، لا يسعنا سوى أن نحاول تحديد ما هو قريب أو بعيد عن توصلنا إلى حل ما، قبل أن نتقدم بأي شيء. وباقتراحها بالمرونة واستمرار المشاورات بشأنها، فإن الأحكام الصادرة عن الوفود ليست أحكاماً منقوشة على الحجر، بل إنها ستتطور مع النص.

وفيما يتعلق بالنقطة الرابعة، أود أن أؤكد بأن فريقنا لن يحاول ممارسة أي ضغط على أي فرد، أو أن يحاول إحراج أي وفد، أو يحاول، حتى وعلى أقل نحو بناء، عزل أي وفد. حيث إن ليس من شأن نهج من هذا القبيل أن يتعارض بالطبع مع مبادرتنا فحسب، بل إنه سيتناقض أيضاً مع جوهر ما حاولنا تنفيذه نحن السفراء الخمسة، ألا وهو الجهد المتعدد الفرق من أجل التوصل إلى برنامج عمل تقبل به كافة الدول الأطراف في المؤتمر.

ونحن نعي تماماً ما تنطوي عليه هذه الجهود من مخاطر. ولن نقوض القاعدة التي بناها السفير أموريم، بتعريض أي وفد، أو إجبار أي فرد على إجراء استثناءات بصفة رسمية في الصيغ التي استنبطت من مقترحه.

على أنه هناك مخاطر تنطوي أيضاً على البدائل. لأن المؤتمر حين يذكر مراراً وتكراراً بأن لديه الأساس الذي يستند إليه لإجراء مشاورات بغية التوصل إلى برنامج عمل متوازن، ثم لا يفعل شيئاً حيال ذلك، فإن ذلك يعد حقاً مخاطرة قصوى إلى أبعد الحدود.

ودعني أتقدم بالشكر إلى كافة الوفود التي زودتنا بوجهات نظرها وتعليقاتها. إذ لا زلنا نرحب بتقديم الاقتراحات في هذا الصدد. وستستمر عمليتي الصياغة وإجراء المشاورات. كما سيتقدم فريقنا في القريب العاجل بنص مطور لمقترح أموريم، ولكن ذلك لن يحدث إلا عندما نؤمن بأن المعايير التي ذكرتها قد استوفيت.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل السويد على كلمته وعلى العبارات الرقيقة الموجهة إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثلة ماليزيا السفيرة راجما حسين.

السيدة راجما حسين (ماليزيا) (الكلمة بالإنكليزية): اسمحوا لي أولاً أن أتقدم بخالص التهاني وأطيب التمنيات إلى السيد آندراس زابو، سفير هنغاريا، بمناسبة تقلده منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح. وتود ماليزيا أن تؤكد لسيادته تعاونه الكامل خلال فترة رئاسته للمؤتمر. وفي إطار مختلف المبادرات الجديدة التي طرحت على طاولة مناقشات مؤتمر نزع السلاح مؤخراً، فإن وفد ماليزيا يأمل بإخلاص أن يتمكن من اتخاذ خطوة ملموسة إلى الأمام في ميدان نزع السلاح، ليتسنى لنا جعل هذا العالم مكاناً آمناً لنا وللأجيال من بعدنا.

وقد أخذت الكلمة لإبلاغ مؤتمر نزع السلاح بزيارتي مؤخراً لهيروشيما وناغازاكي، المدينتين اليابانيتين اللتين استهدفتا بمحورم بقنبلتين ذريتين ألقيتا على كل منهما في ٦ و ٩ آب/أغسطس ١٩٤٥. وكان الغرض من زيارتي لهما هو أن أحضر المؤتمر العالمي لعام ٢٠٠٢ لناهضة القنابل الذرية والهيدروجينية الذي عقد على التوالي في كل من هيروشيما وناغازاكي، في الفترة من ٢ وحتى ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٢. وإن هذا المؤتمر هو في الأساس مؤتمر للمنظمات غير الحكومية، نظمه المجلس الياباني لناهضة القنابل الذرية والهيدروجينية، (غينسويكيو)، وهو منظمة غير حكومية تتخذ من طوكيو مقراً لها، وهي مكرسة للقضاء على الأسلحة النووية. وقد حضر المؤتمر نحو ٢٥٠ مندوباً من حركات السلام الدولية والمنظمات غير الحكومية. كما حضر المؤتمر أيضاً الناجون من هجوم القنبلتين الذريتين، والذين يشار إليهم على نحو أكثر عموماً "بأهليباكوشاس". ووجهت الدعوة إلى أربعة ممثلين للحكومات للمشاركة في المؤتمر العالمي لناهضة القنابل الذرية والهيدروجينية، وهم ممثلو حكومات كل من بنغلاديش وجنوب أفريقيا وماليزيا ومصر. حيث مثل السيد محمود مبارك حكومة مصر، وهو مساعد وزير الخارجية الموكل بمسؤولية العلاقات متعددة الأطراف، في حين أن حكومتي بنغلاديش وجنوب أفريقيا مثلتهما عضوين من أعضاء بعثتيهما الدبلوماسية في طوكيو. وقد وجهت الدعوة لحكومة ماليزيا، التي أمثلها، نظراً لمبادرتها السنوية التي تقدمت بها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لمتابعة الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها. ووجهت الدعوة إلى حكومة مصر اعترافاً بدورها كعضوة من أعضاء تحالف برنامج العمل الجديد، وهو مجموعة الدول التي لديها رؤية مشتركة في تخلص العالم من الأسلحة النووية. أما بنغلاديش وجنوب أفريقيا فتمثلان بلدين ناميين لديهما اهتمام كبير بنزع السلاح النووي، وقامت جنوب أفريقيا بتفكيك قدراتها النووية طوعية في منتصف عام ١٩٩١.

وتلقى المؤتمر العالمي لناهضة القنابل الذرية والهيدروجينية، دعماً معنوياً من لدن بضعة بلدان. إذ بعث رؤساء كل من جنوب أفريقيا وفيت نام ولاوس، ورؤساء وزراء كل من السويد وماليزيا ونيوزيلندا، برسائل يعبرون فيها عن دعمهم وتمنياتهم الطيبة بنجاح المؤتمر. وأثنى رئيس وزراء ماليزيا الدكتور محاضر محمد في رسالته على المؤتمر لأنه مؤتمر مهم يذكر بالحماسة الكبرى للحرب النووية التي ارتكبت بحق المدينتين اليابانيتين، هيروشيما وناغازاكي في آب/أغسطس من عام ١٩٤٥، وإلى الحاجة لتعلم درس من تلك التجربة المأساوية. وتأسف الدكتور محاضر على أنه وبالرغم من انتهاء الحرب الباردة، فإن التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية أصبح أكثر خطورة وترسخ بشكل أكثر من ذي قبل، كما أن قدرات هذه الأسلحة قد تطورت من الناحية العلمية، بسرعة فائقة، مقللة بذلك من شأن الدمار الذي حل بهيروشيما وناغازاكي. وأعرب الدكتور محاضر عن انشغاله بشأن التهديد الذي تمثله الأسلحة النووية، إذ لم يكن أبداً أكثر خطورة منه الآن، بعد ظهور الإرهاب، حيث ستلحق الأعمال الإرهابية التي يجري تنفيذها باستخدام أسلحة الدمار الشامل، دماراً هائلاً أكبر وستحصد أرواحاً أكثر. ولذلك فهناك حاجة ملحة تتمثل في ضرورة تعجيل المجتمع العالمي بعملية نزع السلاح النووي. وشدد على أننا يجب أن

نواصل حذرنا لاتقاء أخطار الحروب النووية، وأن نستمر بتقديم دعمنا للحملة العالمية لترع السلاح، التي يستمد منها المؤتمر العالمي لمناهضة القنابل الذرية والهيدروجينية قوته المعنوية. وقد شارك المندوبون أيضاً، إلى جانب حضورهم للمؤتمر، في مراسيم الاحتفال بالذكرى السنوية للسلام في هيروشيما التي جرت في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٢، واحتفال السلام في ناغازاكي، الذي جرى في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٢، تخليداً لذكرى ضحايا القنبلتين الذريتين، اللتين ألقيتا على المدينتين قبل ٥٧ عاماً مضت. وحضر الاحتفالين كل من رئيس الوزراء الياباني، يونيتشيرو كويزومي ومحافظي مدينتي هيروشيما وناغازاكي، إلى جانب الناجين وعائلات الضحايا. وقد جرت قراءة إعلانات منادية بالسلام من جانب محافظي المدينتين خلال كل من الاحتفالين.

ويجب أن أعترف بأن زيارتي لهيروشيما وناغازاكي قد تركت لديّ انطباعاً مؤثراً ودائماً، فيما يتعلق بالآثار التخريبية للحرب النووية. فإن كنت قد قرأت قبل ذلك عن مأساتي هيروشيما وناغازاكي النوويتين، فإن زيارتي لهما قد منحتني فرصة للإطلاع على الآثار التدميرية للقنابل النووية، بألم عيني. ولا شك أنك حينما ترى تصدق! وإن زيارتي لمتحفي القنبلتين الذريتين في هيروشيما وناغازاكي كانت تجربة عاطفية أثرت فيّ أيما تأثير، حيث كان بإمكانني أن أشاهد الآثار التدميرية للقنبلتين. وأقل ما يمكن قوله بحق الدمار الذي لحقته هاتان القنبلتان بالمدينتين، انه كان دماراً مروعاً، وهذه الخسائر تعد لا شيء لو قورنت بالأسلحة النووية في أيامنا هذه، التي تعتبر متطورة وقوية إلى حد يفوق بكثير تلكما القنبلتين. فالمشاهد التي رأيته في المتحفين كانت وكأنها صوراً مأخوذة عن فيلم من أفلام الرعب: جثث محترقة متفحمة، وأبنية مدمرة، ومدينة طُمست معالمها بشكل تام، وأجزاء من الجلد تقطر وكأنها مادة لدائنية، من أجساد الرجال التي تبدو أشكالاً شبيهة بالأشباح، ونساء وأطفال يركضون على نحو يائس طلباً للماء ليطفئوا به ثورة عطشهم، ليجدوا في نهاية المطاف أن الماء قد تلوث بمادة مخاطية حولته إلى ماء غير صالح للاستهلاك، وصور لآلاف الجثث التي خلفها الدمار الناجم عن القنبلتين. وقد كان انفجار القنبلة الذرية التي أُلقيت على هيروشيما من القوة بحيث انطبع إلى الأبد ظل رجل كان يجلس على مدرّج حجري، على الألواح الحجرية للمدرّج، وتم عرض هذه الصورة في المتحف كيما يراها الجميع. وقد بقي الإشعاع الذي خلفته القنبلتين لأعوام، زارحاً آثاره في صحة الضحايا ممن نجوا من الموت. وهؤلاء الناجون من هجومي القنبلتين الذريتين لعام ١٩٤٥ على اليابان، والمعروفون باسم "الهيباكوشاس"، قد عاشوا ليرووا الحكاية المساوية لصباحي ٦ و ٩ آب/أغسطس من عام ١٩٤٥، عندما أُلقيت القنبلتان على هيروشيما وناغازاكي في الساعة ٨/١٥ و ١١/٠٢ تماماً، على التوالي.

إن ما رأيته في متحفي هيروشيما وناغازاكي يجب ألا يسمح له بأن يتكرر. وكما شدّدت في خطاباتي التي أُلقيتها في المؤتمر العالمي، فإن الأسلحة النووية ليست أسلحة ردع وإنما هي أسلحة للإبادة البشرية. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تجد وسائل أخرى لتحقيق الأمن العالمي، وذلك باجتناّب التهديد بالأسلحة

النووية بما أن احتمال اللجوء إلى استخدامها ليست بعيدة أبداً. فهل لنا أن نسمح بتكرار ما حدث في هيروشيما ثانية؟ "لا وألف لا"، وهو جواب أي شخص محب للسلام على هذا السؤال.

واستناداً إلى تجربتي الشخصية، أشعر بأن من المهم لجميع السفراء في مؤتمر نزع السلاح، أن يقوموا بزيارة هيروشيما وناغازاكي ليروا بأنفسهم ويشعروا بالآثار المروعة التي خلفتها القنبلتين، لكي يتسنى لمثل هذه الزيارة أن تحثنا بشكل أكثر على أن نحرز تقدماً في عملنا هنا في مؤتمر نزع السلاح. ويجب أن تكون عملية نزع السلاح النووي مسألة ذات أولوية قصوى بالنسبة لنا. فمشاهدة الدمار الذي لحق بالمدينتين تزودنا، نحن السفراء، بالوعي الأخلاقي لمنظور عملنا وأهدافنا. وأن التحدث إلى الهياكوشاس سيعطينا وصفاً حياً للآثار التي يحدثها إسقاط وتفجير القنابل النووية، والآثار الإشعاعات على الجسم البشري. ولذلك كنت مسرورة وممتنة للسيد إيكيتشو إيتو، محافظ مدينة ناغازاكي خلال لقائي به في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٢، حيث تقدم السيد المحافظ بدعوة سفراء مؤتمر نزع السلاح لزيارة ناغازاكي، وعقد اجتماع مؤتمر نزع السلاح فيها. وقد قدم ممثل مصر، السيد محمود مبارك وتقدمت أنا بالشكر إلى السيد المحافظ على دعوته الكريمة، كما اقترحنا على السيد المحافظ أن يُبلغ السفراء بدعوته من خلال حكومة اليابان كذلك. وإنني متأكدة من أن زميلتنا الفاضلة، السيدة إينو غوتشي كونيكو، سفيرة اليابان في مؤتمر نزع السلاح، سيسرها أن تتابع هذه المسألة أكثر مع كل من حكومتها ومحافظ ناغازاكي. ويجب علينا أن نحاول ترجمة هذه الدعوة الكريمة إلى واقع.

ونظراً للمأزق الحالي الذي يمر به مؤتمر نزع السلاح، حيث لم نتمكن من الاتفاق على برنامج عمل للمؤتمر خلال السنوات الأربع الأخيرة، فإن زيارتنا إلى المدينتين اللتين لحقت بهما الآثار التخريبية لأسلحة الدمار الشامل، قد تشدّد من عزمنا لإيجاد مخرج يخلصنا من هذا المأزق. فهيروشيما وناغازاكي هما مأساتان مُنيت بهما البشرية، يجب ألا يسمح أبداً بتكرارهما ثانية. وبصفتنا سفراء لمؤتمر نزع السلاح الذي يعدّ المحفل الوحيد المتعدد الأطراف المعني بالتفاوض بشأن نزع السلاح، والذي تلقى على عاتقه، نتيجة لذلك، المسؤولية الأخلاقية والقانونية والسياسية للعمل على نزع السلاح، وبخاصة السلاح النووي، فإن من واجبنا أن نضمن ألا يكون هناك أبداً المزيد من المآسي التي حدثت في هيروشيما، ولا مزيداً من تلك التي تكبدتها ناغازاكي، وألا يكون هناك أبداً أناس آخرون يعانون ما يعانيه الهياكوشاس. دعونا نذهب جميعاً إلى هيروشيما وناغازاكي لنرى ونشعر برعب القنابل النووية، ولنستلهم من هناك ما يجعلنا نعطي جهودنا مدلولاً أكبر في مؤتمر نزع السلاح، حيث فاتتنا أن نحرز تقدماً جوهرياً خلال السنوات القلائل المنصرمة. ويعتبر إحراز مثل هذا التقدم في ميدان نزع السلاح النووي، حاسماً بشكل أكثر الآن، بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، إذ قد تصبح ترسانات الأسلحة النووية القائمة في متناول الإرهابيين وتسبب دماراً ومعاناة لا يمكن وصفهما. وأتمنى لمؤتمر نزع السلاح تحقيق النجاح، وأشكركم على حسن انتباهكم.

الرئيس: (الكلمة بالانكليزية) أشكر مثله ماليزيا على كلمتها وعلى العبارات الرقيقة الموجهة إلى الرئيس. ونقدر ما أدلت به من معلومات حول الدعوة الكريمة التي تقدم بها السيد المحافظ إيتو للسفراء.

ونسستمع الآن إلى التقارير التي قدمها المنسقون الخاصون. وأعطي الكلمة أولاً للسيد كاريواواسام، سفير سري لانكا، المنسق الخاص المعني بتحسين أداء المؤتمر وفعاليته، الذي سيقدم تقريراً عما أجراه من مشاورات.

السيد كاريواواسام: (سري لانكا) (الكلمة بالانكليزية) إنه لمن دواعي سروري يا سيادة الرئيس أن أرتقي هذه المنصة تحت إشرافكم على مؤتمر نزع السلاح. وهل لي أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئة سيادتكم وتقنئة بلدكم بمناسبة تقلدكم لهذا المنصب المهم. وأود أن أؤكد لكم على تعاون وفدي تعاوناً كاملاً في كل ما تبذلونه من مساعٍ للخروج من هذه المحنة الصعبة التي يمر بها المؤتمر. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري الكامل لسلفكم، السفير فولكر هاينسبرغ على ما بذله من جهود رائعة خلال فترة رئاسته لمؤتمر نزع السلاح.

وخلال الجلسة ٨٩٦ للمؤتمر، جرى تعييني منسقاً خاصاً معنياً بتحسين أداء مؤتمر نزع السلاح وفعاليته، لمتابعة العمل المنجز فعلاً خلال العام السابق فيما يتعلق بهذا الموضوع. وأتقدم بالشكر إلى مجموعتي ومجموعة الـ ٢١، إلى جانب كافة أعضاء المؤتمر الآخرين على ثقتهم التي منحوها لي مرة ثانية، وذلك بتعييني مرة أخرى لتولي زمام أمور هذه المهمة الشاقة، وعلى تعاونهم المستمر معي خلال فترة عملي.

وقد استخدمت عدة أساليب لإجراء المشاورات أثناء جهودي المبذولة للوفاء بولايتي، والتي من شأنها أن تمكنني من الوصول إلى كافة الوفود دون استثناء. وبعد أن تقدمت إلى كافة الوفود ببلاغات كتابية أشير فيها إلى عدد من المجالات التي يحتمل إثارة المناقشات حولها، أجريت بضع جولات من المشاورات غير الرسمية المفتوحة العضوية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أجريت بضع مناقشات ثنائية مع الوفود المهتمة. وأود أن أعرب عن تقديري في هذا الخصوص، للعديد من أعضاء المؤتمر على ما أظهروه من اهتمام بهذه المسألة وذلك بحضورهم للمشاورات المفتوحة العضوية ومساهماتهم فيها بشكل جوهري وهادف. وفضلاً عن العروض المقدمة شفهيّاً، فقد عبرت الوفود أيضاً عن وجهات نظرها كتابياً، بشكل رسمي وغير رسمي.

وإنني أعتقد، كما ذكرت في كلمتي التي ألقيتها في ختام دورة المؤتمر للعام الماضي، بأن القرار المتخذ بشأن تعيين منسق خاص معني بتحسين أداء مؤتمر نزع السلاح وفعاليته، إنما هو في الأساس تعبير عن رغبة أعضاء المؤتمر في استكشاف تدابير ترمي إلى إدخال المزيد من التحسين على أساليب أداء المؤتمر.

ومع ذلك، فقد أوضح العديد من الأعضاء أنه ينبغي لعملنا المتعلق بالإجراءات ألاّ يفسّر على أنه بديل للعمل الجوهري، وألاّ يحوّل اهتمامنا عن الاستمرار في بذل الجهود الرامية إلى إيجاد قاعدة مشتركة للاتفاق من

خلالها على أهم المسائل الجوهرية. وقد سادت وجهة نظر عامة مفادها أن عجز المؤتمر عن إنجاز عمل جوهري لا يرجع إلى مأزق يتعلق بالإجراءات، وإنما يعزى إلى مشكلة سياسية جوهرية. وعلى الرغم من ذلك، يعتقد الكثيرون بأن هناك مجالاً للابتكار بهدف تنقيح بعض الجوانب الإجرائية لعملنا، ليتسنى لمثل هذا الإصلاح أن يكون مفيداً على الأقل وأن يتمخض عنه كما هو مؤمل إجراء مفاوضات جوهرية بشأن المؤتمر تحقق نتائج فعلية تحقيقاً كاملاً عاجلاً وليس آجلاً.

وقد رئي أيضاً أن إعداد وتطوير إطار إجرائي أفضل لعملنا، من شأنه أن يكون ممارسة نافعة، حين الاتفاق على إجراء المفاوضات الموضوعية. وبينما شرعنا في إجراء مشاوراتنا، ساد هناك جو مشوب بالتوقعات إزاء ما يمكن أن تفضي إليه هذه المرة من احتمال الاتفاق على بعض الآليات المتعلقة بالإجراءات على الأقل، والتي ستعزز فعالية المؤتمر، بل وصورته. على أنه حينما أصبحت المشاورات أكثر تركيزاً، تسلّل الشيطان إلى التفاصيل، وأصبح واضحاً أنه سيفوتنا في هذا العام أيضاً، التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أية تدابير معيّنة تتعلق بإدخال الإصلاحات على إجراءات المؤتمر. ولربما يقدم هذا الاستنتاج دعماً لمصداقيته وجهة النظر القائلة بأن الحالة الراهنة للإجراءات المتعلقة بمؤتمر نزع السلاح، لا تتطلب الإصلاح الآن، وأنها ليست السبب في وقوع المؤتمر في دوامة من التعقيدات التي لا تعد ولا تحصى والمتمثلة في هذا الاخفاق التام في التوصل إلى توافق في الآراء.

وقد سلّط الوفود الضوء على العديد من المسائل، خلال إجراء المشاورات وهي: تطبيق قاعدة التوافق في الآراء، واعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل، وتوسيع المؤتمر والنظام الحالي القائم على المجموعات، والاستخدام الأمثل للآليات المنصوص عليها في النظام الداخلي للمؤتمر، لا سيما الآليات المنصوص عليها في القرار CD/1036؛ وإنشاء فئة جديدة من الهيئات الفرعية لإجراء المناقشات الموضوعية بخصوص بنود جدول الأعمال، واستمرار الهيئات الفرعية القائمة مسبقاً، في عملها، وإجراء المشاورات غير الرسمية المفتوحة العضوية على نحو أوسع وباستمرار، وإثارة المناقشات البناءة والموضوعية في الجلسات العامة المعنية بكل بند من بنود جدول الأعمال، وإنشاء اللجان المخصصة، المعنية بكافة بنود جدول الأعمال، وتعيين "أصدقاء الرئيس"، ومشاركة المنظمات غير الحكومية، وفترة عمل الرئيس، وفيما إذا كانت هناك حاجة لكي يتضمن التقرير السنوي ملخصاً عن المسائل الأساسية التي تجري مناقشتها خلال الجلسات العامة، وإجراء دراسة لتحسين الأداء وفعاليتها بواسطة مجموعة صغيرة؛ ودور الأمانة، وإنشاء مكتب خاص بالمؤتمر، وإعادة دراسة النظام الداخلي له.

وفي رأيي، فإن بعضاً من هذه المسائل المهمة بالنسبة للوفود، قد تم التوصل إلى اتفاق عام بشأن إصلاحها، على أنه ليس توافقاً في الآراء.

هذا ولما كان باب هذا المؤتمر لا يزال مغلقاً أمام مشاركة المنظمات غير الحكومية، فإن ذلك يعدّ موقفاً غير سوي بالنسبة للأغلبية الساحقة من الوفود، في الوقت الذي يعترف به بفئات المجتمع المدني على أنها فئات

مشاركة ومساهمة رئيسية في معظم المجالات الأخرى المتعلقة بالجهود الجماعية الانسانية، وخاصة في المحافل الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وفي هذا السياق، فقد كان هناك دعم جوهري لبضع أساليب بديلة قد تعزز من مشاركة المنظمات غير الحكومية. حيث فضّل البعض عقد جلسة أو جلسات عامة للمؤتمر من أجل أن تحضرها هذه المنظمات وتعرب فيها عن وجهات نظرها وتقدم مساهماتها في عمل مؤتمر نزع السلاح. وقد احتج بأن طريقة من هذا القبيل تعد متفقة مع الممارسة المتبعة في العديد من المؤتمرات الحكومية الدولية، كالمؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار. واحتج أيضاً بأن الدول قد تستفيد من مساهمات المنظمات غير الحكومية التي تعتبر الآن جهات معنية بالأمر وواسعة الاطلاع في الكثير من المساعي المتعلقة بنزع السلاح. ولذلك فإن عدم إشراك المنظمات غير الحكومية في أنشطة المؤتمر، لا يعدّ بالنسبة للكثيرين مفارقة فحسب، بل يعدّ أيضاً حرماناً لهذا المؤتمر من منظور المجتمع المدني وما يتمتع به من خبرات قيّمة.

وقد جرى التسليم على نحو عام، بأن مشاركة المنظمات غير الحكومية بشكل أكبر في مؤتمر نزع السلاح، قد لا تساهم أنياً في تذليل العقبة الجوهرية الحالية، وأن ذلك لا ينبغي له في حقيقة الأمر، أن يكون سبباً لمشاركتها المعززة. كما كان هناك أيضاً تفهم مشترك فحواه أنه، في ضوء طبيعة مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل الحكومي الدولي الوحيد المتعدد الأطراف المعني بالتفاوض بشأن نزع السلاح، فإن حضور المنظمات غير الحكومية لن يكون مناسباً في الهيئات الفرعية المخصصة وخلال الجلسات المغلقة.

على أن هناك وجهة نظر مختلفة بشكل أساسي، تفيد بأنه يجب أن تقتصر المشاركة في أي نشاط أو كافة أنشطة المؤتمر، على ممثلي الحكومات. وهذا ما أدى إلى استحالة التوصل إلى توافق في الآراء بخصوص أية تدابير قد تعزّز مشاركة المنظمات غير الحكومية، غير تلك التدابير المنصوص عليها في النظام الداخلي الحالي للمؤتمر. ومع ذلك، فنظراً للرغبة الشديدة التي تبديها العديد من الوفود في مؤتمر نزع السلاح، لتعزيز دور المنظمات غير الحكومية، فباعترادي، أن الأمانة ستتخذ إلى جانب الوفود المنفردة، كافة التدابير الممكنة في إطار القواعد الحالية لمؤتمر نزع السلاح، من أجل تقديم أقصى ما يمكن من التسهيلات للمنظمات المهتمة بإثبات حضورها في المؤتمر.

وقدّمت العديد من الوفود مساهمات قيّمة تتعلق بضرورة الاستخدام الأمثل للآليات المتاحة فعلاً بموجب ما اتفق عليه من اجراءات تتعلق بمؤتمر نزع السلاح. وفي هذا الخصوص، فقد حصلت مقترحات معينة على اهتمام أكبر. حيث جرى النظر في محتوى القرار CD/1036، الذي اعتمد في آب/أغسطس ١٩٩٠، وبصفة خاصة الفقرة ٥(د) منه، بهدف جعلها أقل غموضاً. وعلى الرغم من أن بعض الوفود لم تلاحظ أي غموض يعتري هذه الفقرة، إلا أنها أبدت استعدادها للنظر في مقترح يقضي بإعادة صياغتها. وهنا انبثقت وجهة نظر عامة تذهب إلى أنه، في حالة غياب توافق الآراء حول إنشاء أي هيئة فرعية معيّنة أو إنشاء ولايتها، فإن الرئيس الحالي قد يتولى تعيين منسّق خاص معني بهذا الموضوع، من أجل تقديم المساعدة في إجراء مشاورات غير رسمية بهدف التوصل إلى توافق

في الآراء. وعلاوة على ذلك، وفي حال عدم التوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء هيئة فرعية ما معنية بموضوع معين، فيمكن للرئيس الحالي أن يعقد مناقشات غير رسمية مفتوحة العضوية حول ذلك الموضوع، لحين التوصل إلى اتفاق حول الولاية التي تنشأ بمقتضاها تلك الهيئة الفرعية. على أنه لم يكن ممكناً تحقيق توافق في الآراء بهذا الشأن، بما أن البعض يؤمن بشدة بأن مثل هذه الأفكار تعتبر غير عملية.

ومع ذلك، فقد كان هناك دعم واسع لإجراء المزيد من المشاورات غير الرسمية مفتوحة العضوية بشكل أوسع ومتكرر، فيما يتعلق بمسائل معينة على وجه العموم. وآمل من رئاستكم، وخلفكم ممن سيشغلون هذا المنصب مستقبلاً، أن تأخذوا بنظر الاعتبار هذا الاتفاق العام لأعضاء مؤتمر نزع السلاح، عند القيام بأعمالهم. وحقيقة، فإنني أذكر بأن سلفكم، السفير فولكر هاينسبرغ قد أخذ زمام المبادرة في هذا الخصوص. وبالنسبة للعديد من الوفود فإن هذه المشاورات الرسمية وغير الرسمية، ينبغي أن تشجع من أجل دراسة ومناقشة المسائل الواردة في جدول الأعمال أو برنامج العمل. وقد رئي أن مثل هذا الإجراء يعتبر بمثابة رسالة موجهة إلى الجمهور تبليغه بأن مؤتمر نزع السلاح على الرغم من عجزه عن اعتماد برنامج للعمل، مؤتمر نشيط ويعمل على تعظيم استخدام الموارد المتاحة له. كما ذهبت بعض الوفود أيضاً إلى اعتبار المشاورات غير الرسمية المفتوحة العضوية، بمثابة طريقة مرنة قد تتيح الفرصة لمعالجة المسائل بأسلوب موضوعي، لحين التوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء هيئات فرعية من أجل استهلال المفاوضات.

كما كانت هناك أيضاً وجهة نظر خاصة بأن النظام الداخلي للمؤتمر يتمتع بمرونة كافية تمكن من إنشاء لجان مخصصة بولاية بسيطة فيما يتعلق ببنود جدول الأعمال، عوضاً عن البحث عن هياكل جديدة، كأن تكون جلسات عامة غير رسمية. واحتج بأن لجان مخصصة من هذا القبيل، قد تحدد عندئذ الكيفية التي تنظم بها عملها.

ومع أن فكرة تعيين "أصدقاء الرئيس" لم تلاق معارضة قوية، إلا أن البعض ارتأى أن إمكانية تعيين منسّقين خاصين عن طريق استخدام أحكام الفقرة ٥(د) من القرار CD/1036 استخداماً فعالاً، قد تلي هذا المطلب. ومع ذلك، تم التأكيد أيضاً على ضرورة ضمان التوازن الجغرافي عند تعيين "أصدقاء الرئيس".

وهناك بضع مسائل أساسية أخرى قد تتطلب المزيد من الفهم الموضوعي المتبادل من أجل أن يتوصل مؤتمر نزع السلاح إلى مستوى اتفاق عام.

أولاً وقبل كل شيء، فقد كانت هناك مرة أخرى بضع مواقف متعاطفة تستند إلى المنطق السليم، تعتبر حيوية بالنسبة للنهج الحالي لتوافق الآراء، ألا وهو الإجماع. وقد جرى التشديد على أن استخدام نهج توافق الآراء في كل مسألة، بشكل مفرط وشامل يمثل عنصراً من عناصر التصلب الذي لا داعي له، إلى جانب أنه لا يعمل على تيسير عمل المؤتمر.

وفي هذا السياق، فمع أن التوافق في الآراء مطلوب في المسائل الموضوعية، إلا أن المقررات المتعلقة بالمسائل الإجرائية يمكن الاتفاق عليها على أساس مبدأ يستند إلى قاعدة الأغلبية، أو على أساس شكل من أشكال التوافق في الآراء أقل صرامة. على أن البعض ارتأى أن التغلب على النهج الحالي للتوافق في الآراء لن يكون حلاً للأسباب الأكثر تعقيداً الخاصة بالاختلافات بشأن الجوهر. وأشار البعض في نفس الوقت إلى الصلة الموجودة بين الإجراءات والجوهر، فمن وجهة نظرهم، فإن هذه الصلات قد أزلت الفروق بين الإجراءات والجوهر، وقد تسخر من أي جهود تبذل لتغيير نهج التوافق في الآراء من أجل المسائل الإجرائية. ويبدو أن أي مسألة تتعلق بالإجراءات بالنسبة لأحدهم هي غالباً مسألة تتعلق بالجوهر بالنسبة للآخر. ولذلك فإن من الواضح أن مؤتمر نزع السلاح ليس مستعداً بعد للقبول بأي تغيير يطرأ على نهج التوافق في الآراء الساري حالياً، أو الانتقاص منه.

وفيما يتعلق باعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل، يذهب البعض إلى أنه ينبغي اعتمادهما معاً في أوائل كل عام على أساس متجدد، ومع التجديد سنوياً بشكل تلقائي. وقد كانت هناك وجهة نظر أخرى مفادها أنه في حالة عدم اعتماد برنامج عمل للمؤتمر، فإنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يواصل عمله بالاستناد إلى آخر برنامج عمل جرى اعتماده. على أن كلا الفكرتين لم تلاقيا قبولاً بشكل عام.

وخضعت أيضاً كفاءة النظام الحالي القائم على المجموعات للفحص. إذ أعرب البعض عن وجهة نظرهم من أن تحقيق درجة أكبر من المرونة فيما يتعلق بهذا النظام قد يساهم على نحو إيجابي في تحسين أداء مؤتمر نزع السلاح وفعاليته. على أن البعض الآخر ذهب إلى أبعد من ذلك مقترحاً إصلاح النظام الحالي القائم على المجموعات في المؤتمر. بيد أنه جرى الاتفاق على أن إصلاحاً شاملاً من هذا القبيل يتطلب إدخال إصلاحات أوسع تفوق تلك المتعلقة بمؤتمر نزع السلاح، وبحيث تشمل أسرة الأمم المتحدة ككل. كما جرى التساؤل فيما إذا كان ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يعتمد نظاماً للمجموعات الجغرافية مشابهاً لذلك النظام الذي تعتمده بعض هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن البعض يفضل أن يتولى مؤتمر نزع السلاح وضع صيغة ثابتة، يجري بها الرئيس مشاوراته مع الوفود على أساس كل وفد على حدة، وتقترن بإجراء مشاورات متعددة الأطراف، تشمل الجماعات التي تتبنى وجهات نظر متشابهة. وبصورة عامة، فقد ارتأى الكثيرون أن الوسائل المتشددة الحالية لإيصال المعلومات عن طريق فريق المنسقين إلى الرئيس وبالعكس، أدت إلى خنق المقترحات على نحو لا مبرر له، وبذلك انعدمت المرونة المطلوبة لاستكشاف المزيد من الاحتمالات البديلة بشكل سريع.

وبالنسبة للكثيرين، فإن إنشاء فئات جديدة للهيئات الفرعية، لا يبدو مناسباً، إما لأغراض التغلب على المأزق الراهن الذي يمر به المؤتمر، أو لتعزيز أدائه بصورة فعالة. وفيما يتعلق بمسألة ما إذا كانت هناك إمكانية لاستمرار عمل الهيئات الفرعية التي كانت قائمة في السابق، فيعتقد الكثيرون أنه إذا ما جرى النظر في موضوع تم إقرار ولايته، ولم يتم التوصل إلى نتيجة بشأنه في نهاية الدورة، فإن تلك الولاية يمكن تجديدها بصورة تلقائية على

أساس متجدد بالنسبة للعام التالي، ما لم ينعدم التوافق في الآراء بشكل صريح بشأن تدبير من هذا القبيل. وأعرب آخرون عن تأييدهم للإنشاء التلقائي للجان المخصصة، فيما يتعلق بكافة بنود جدول الأعمال، حتى قبل اعتماد برنامج عمل المؤتمر. على أنه لم ينل أي مقترح من هذه المقترحات، حتى مجرد الاتفاق العام.

تعتبر الفترة الحالية المحددة بأربعة أسابيع لكل دورة رئاسية، في نظر البعض، قصيرة ومقيدة. ومن وجهة نظر هؤلاء فإنه من الناحية المثالية، ينبغي لرئيس واحد أن يتولى المهام الرئاسية لكل جزء من أجزاء مؤتمر نزع السلاح، مما يعني أن إدارة المؤتمر تقتصر على ثلاثة رؤساء في العام فقط. أما المقترح الثاني، وهو الأفضل، فيفيد بأنه ينبغي لكل دورة رئاسية أن تتاح لها الفرصة لممارسة مهامها لفترة تدوم شهرين على أقل تقدير. ويتوقع البعض من المؤتمر أن يكتشف إمكانية إنشاء هيئة ثلاثية للرئاسة الحالية والمنصرمة والمستقبلية، من أجل تيسير القيام بكافة أعمال المؤتمر. ولم تلاقِ فكرة إنشاء مكتب للمؤتمر دعماً كبيراً كذلك. ومع ذلك، فقد كانت هناك وجهة نظر تفيد بأنه قد يُنظر في إنشاء مثل هذا المكتب، إذا ما حدث اتفاق بشأن إنشاء مجموعات جغرافية جديدة تحل محل نظام المجموعات الحالي.

وأخيراً، فإن اهتمام بإعادة دراسة النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح بشكل تام، بهدف تبسيط هذا النظام الذي يبدو غير عملي.

إلا أن هناك استثناء واحد فقط لنتائج عملي غير المشجعة التي خرجت بها، وهو أن الجميع متفق كما يبدو على ضرورة إنشاء موقع على الإنترنت مخصص لمؤتمر نزع السلاح، على نحو يجعله وسيلة نافعة لأعضاء المؤتمر فضلاً عن عامة الجمهور والمنظمات غير الحكومية. وهذا هو المقترح البناء الوحيد الذي ستنظر فيه أمانة الأمم المتحدة، على أنه من وجهة نظري لن يساهم بأي حالة من الأحوال في إصلاح أساليب عملنا. وأود في هذا الخصوص، أن أوصي المؤتمر بأن يتخذ إجراءاته عن طريق تجسيد هذا المقترح في تقريره، حسب الاقتضاء، وأن يطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة اتخاذ التدابير لإنشاء موقع على الإنترنت لمؤتمر نزع السلاح، يكون مبدئياً باللغة الإنكليزية. ويمكن لهذا الموقع أن يشتمل، كمرحلة أولى، على كافة الوثائق العامة لمؤتمر نزع السلاح، والتي ينبغي أن تتاح فرصة الوصول إليها لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجمهور، كما ينبغي تحديث هذه الوثائق بصورة منتظمة. ويمكن لأمانة الأمم المتحدة أن تنظر، في الوقت المناسب، في مسألة إدراج وثائق عمل المؤتمر في هذا الموقع بإمكانات وصول مقيدة.

وحين أتأمل في عملي، الذي دام لمدة أربعة دورات من دورات المؤتمر تقريباً، حيث كانت بدايته مع آخر دورة لعام ٢٠٠١، فإنني ألاحظ أنه باستثناء حماس بعض الوفود لإصلاح النظام الداخلي للمؤتمر، بما في ذلك إدخال الإصلاحات على المجالات الحساسة جداً، مثل طريقة اتخاذ القرارات وإنشاء الهيئات الفرعية، فإن هناك إحجاماً بالقدر الكافي من جانب البعض الذين يرغبون في إبقاء الحالة الراهنة على ما هي عليها، والتي هي من

وجهة نظرهم تتناسب مع محفل تفاوضي بهذا الطابع وهذه المكانة. وإنني افترض وعلى المدى القريب، أنه ليس هناك إمكانية لإصلاح النظام الداخلي للمؤتمر بشكل جوهري أو حتى بشكل محدود. حيث لا ينظر إلى هذا الإصلاح على أنه الترياق الشافي لجميع العلل الموضوعية التي يعاني منها مؤتمر نزع السلاح. ويبدو أن الابتكارات الاجرائية ليست ممكنة وغير مرحب بها، باعتبارها وسيلة للتصدي بصورة فعالة للمسائل الأمنية المتعلقة بالتوازن الاستراتيجي والمصالح الأمنية الأكبر للدول أو لمجموعات الدول. ولذلك يمكننا حسب رأيي، أن نترّث لبرهة، قبل أن نحاول إصلاح النظام الداخلي للمؤتمر مرة ثانية.

وختاماً، اسمحوا لي أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن بالغ تقديري لكافة رؤساء المؤتمر الذين شرفني أن أتولى مهام ولايتي معهم في هذا العام. وأشار في هذا الخصوص، بامتنان إلى الدعم الذي قدمه كل من السيد فيسيها ييمر، سفير إثيوبيا والسيد ماركو ربيما، سفير فنلندا والسيد هوبير دي لا فورتيل، سفير فرنسا والسيد فولكر هاينسبرغ، سفير ألمانيا، إلى التشجيع الذي قدمه لي السيد سرجي أوردزهونيكيدزه، الأمين العام للمؤتمر، ونائبه السيد إنريكه رومان موري، وأشار أيضاً إلى المساعدة التي قدمها السيد جرتسي تساليسكي، مسؤول الشؤون السياسية في إدارة شؤون نزع السلاح، إلى جانب التفهم الذي أبداه المترجمون الفوريون خلال فترة عملي كمنسق خاص، حيث كانوا غاية في التمكن من عملهم، وأنا أقدر ما قدموه لي من دعم.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفير كاريا واسام على كلمته وعلى ما أبداه من عبارات رقيقة للرئيس.

هل افترض بأن المؤتمر يرغب في أن الإحاطة علماً بتقرير المنسق الخاص بشأن تحسين أداء المؤتمر وفعاليته؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسفير جمهورية كوريا، السيد تشونغ، المنسق الخاص المعني باستعراض جدول أعمال المؤتمر.

السيد تشونغ (جمهورية كوريا) (الكلمة بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي يا سيادة الرئيس أن أهنيئكم بمناسبة تقلدكم لمنصب رئيس مؤتمر نزع السلاح. وأتمنى لسيادتكم أن تحققوا النجاح في تنفيذكم لهذه المهمة الشاقة من أجل اختتام دورة المؤتمر لهذا العام اختتاماً سلساً، وإني أؤكد لسيادتكم على دعم وفد بلادي المستمر وتعاونهم معكم.

وقد طلبت أخذ الكلمة لأقدم تقريراً للمؤتمر عن المشاورات التي أجريتها، بصفتي المنسق الخاص المعني باستعراض جدول أعمال المؤتمر. وأغتنم هذه الفرصة لأعبر عن بالغ شكري لكافة أعضاء مؤتمر نزع السلاح على تعيينهم لي منسقاً خاصاً معنياً بهذا الموضوع المهم، وتعاونهم معي تعاوناً كاملاً. ودعوني في البداية أؤكد على أن أية ملاحظات أو استنتاجات يتضمنها هذا التقرير هي خاصة بي، وليست ملزمة للوفود. وبعبارة أخرى، فإن تقريرتي هذا هو بالأحرى عبارة عن تفسيري الشخصي للقطعة عن الوضع الحالي الخاص باستعراض جدول أعمال المؤتمر، وأناشد الوفود أن يتفهموا ذلك، إذا لم تكن آرائهم قد تم التعبير عنها بشكل صحيح في هذا التقرير.

وقد توليت عقد مشاورات ثنائية أو مشاورات على مستوى المجموعات الصغيرة، عقب اعتماد القرار CD/1667 في شباط/فبراير ٢٠٠٢، وأجريت اتصالات مع معظم الوفود، وتلقيت أجوبة خطية من العديد من الوفود بشأن الاستبيان الذي قمتُ بتعميمه في ٥ نيسان/أبريل. وبالإضافة إلى ذلك، فقد عقدت جولة من المشاورات غير الرسمية المفتوحة العضوية في ٦ حزيران/يونيه، حيث أتيحت للوفود الفرصة خلالها كيما تعبر عن موافقها.

وأود أن أدلي ببعض الملاحظات العامة فيما يتعلق بما أجريته من مشاورات. وكما فعل أسلافي من المنسقين الخاصين، فقد ركزت على جانبين بخصوص قضية جدول الأعمال، وهما: دور ووظيفة جدول الأعمال وإصلاحه. وبما أنني اعتمدت على المساهمات التي قدمها أسلافي في إعداد تقريرتي هذا، فإنه قد يتضمن، نتيجة لذلك، بعض وجهات النظر المشتركة مع وجهات نظر أدلي بها مسبقاً. وقد جرى تعميم ملخص مفصل عن النتائج التي تمخض عنها عملي، إلى جانب بياني الذي أدليت به، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأسلط الضوء على بعض الملاحظات الرئيسية.

فيما يتعلق بدور جدول الأعمال ووظيفته، فإن ملاحظتي في هذا المجال هي أن مواقف معظم الوفود بشكل عام، ظلت على ما هي عليه، ولم تتغير مقارنة بمواقف العام الماضي. وعموماً، فإن معظم الوفود تعترف بالأهمية المستمرة لجدول الأعمال بحد ذاته، بصفته إطاراً لمعالجة مختلف المسائل المتعلقة بنزع السلاح. إلا أن بعض الوفود ترى أنه ينبغي للمؤتمر أن يواصل جهوده من أجل التعبير بشكل سليم في جدول الأعمال، عن التغييرات الحالية التي طرأت على الوضع الأمني الدولي، كيما يتسنى لأنشطة المؤتمر الحفاظ على أهميتها. على أن وفوداً أخرى ترى أنه ينبغي إعطاء الأولوية لمسألة اعتماد برنامج العمل الخاص بمؤتمر نزع السلاح، عوضاً عن إعطائها للمسائل الإجرائية، كاستعراض جدول الأعمال.

وعلاوة على ذلك، فقد كانت هناك وجهة نظر أخرى مفادها أن استعراض جدول الأعمال قد لا يساهم بشكل مهم في الخروج من المأزق الحالي الذي يعاني منه المؤتمر. ولا يراد بذلك القول إن استعراض جدول الأعمال ليس مهماً، بل إن الشعور العام بهذا الخصوص هو أنه ينبغي لجهودنا أن تتركز على مسألة اعتماد برنامج عمل

المؤتمر. وفي هذا الخصوص، ينبغي الإشارة إلى أن قلة من الوفود قد شعرت بأن الجهود الطموحة التي تبذل من أجل إصلاح جدول الأعمال في هذا المنعطف الحرج، يمكن أن تحول مسار جهودنا أو تزيدها تعقيداً أثناء سعيها من أجل التوصل إلى تحقيق التوافق في الآراء حول برنامج العمل.

وفيما يتعلق بإصلاح جدول الأعمال، فقد اكتشفتُ تحولاً طفيفاً في مواقف بعض الوفود عن العام الماضي، بشأن إبقاء جدول الأعمال على حاله. ونتيجة لذلك، فإن هناك المزيد من الوفود التي ترغب في الإبقاء على جدول الأعمال الحالي دون تغيير. كما أن بواعث القلق المتزايدة في إقليم معيّنة، والناشئة عن تهديد فاعلين منشقين عن الدول، ممن لديهم سبل الوصول إلى الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل، جرى الاستشهاد بها، باعتبارها الأساس المنطقي لتلك الوفود التي غيرت مواقفها فيما يتعلق بالإبقاء على جدول الأعمال الحالي.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال هناك نهجين مختلفين فيما يتعلق بكيفية إصلاح جدول الأعمال، إذا ما وافق المؤتمر على ذلك. إذ يقضي النهج الأول بتغيير الهيكل العام لجدول الأعمال بهدف جعله أكثر شمولاً ليتسنى إضفاء المزيد من المرونة عليه، بينما يتولى الثاني، إعادة هيكلة جدول الأعمال من جديد على نحو تدريجي ومتطور بشكل أكثر، نظراً لأنه ربما نشأ تناقض جديد بخصوص صياغة العناوين العامة، وبالتالي يصبح هيكل الجدول ككل صارماً جداً.

ومن خلال ما أجرите من مشاورات، لا يبدو أن هناك بند واحد فقط، على جدول الأعمال حالياً أو جرى اقتراحه مؤخراً، قد اتفقت الوفود على تغييره، إما في جوهره أو في صياغته من خلال التوافق في آرائها. ولذا فإنني أعتقد بأن أي تغيير في هذه المرحلة لبنود جدول الأعمال القائمة، لن يكون واقعياً حتى بإجراء المزيد من المشاورات.

كما تولد لدي انطباع أيضاً بأن معظم الوفود ليست مهتمة جداً باستعراض جدول الأعمال، حتى يستأنف المؤتمر عمله الموضوعي ويظهر الإرادة السياسية الضرورية للمضي قدماً في ذلك.

على أنني أود أن أبلغ المؤتمر بأن الشعور السائد بشكل عام، هو أنه ينبغي لنا أن نواصل إجراء مشاوراتنا فيما يتعلق باستعراض جدول الأعمال، إلى جانب التشاور بشأن المسائل الإجرائية الأخرى وبالتوازي مع جهودنا من أجل اعتماد برنامج عمل المؤتمر.

وآمل أن تكون هناك إمكانية لاستخدام التقارير السابقة والمواد الأخرى التي جرى تقديمها منذ عام ١٩٩٣، بما في ذلك الورقة المرجعية لتحليل جدول الأعمال من حيث تسلسله الزمني، التي قمت بتعميمها في ٥

نيسان/أبريل، كمواود مرجعية من أجل إنجاز العمل المستقبلي المتعلق باستعراض جدول الأعمال. وهذا يستكمل التقرير الموجز حول نتائج المشاورات التي أجريتها بصفتي منسقاً خاصاً معنياً بهذا الموضوع.

وأخيراً، أود أن أتقدم بالشكر إلى كافة الوفود على مساهمتهم في ما أجريناه من مناقشات، وعلى ما أبدوه من روح التعاون البناء فقد أسعدني وشرفني العمل بصفتي منسقاً خاصاً معنياً باستعراض جدول الأعمال. وأعبر أيضاً عن امتناني للسيد سرجي أودزهونيكيدزه، الأمين العام للمؤتمر، والسيد رومان موري، نائب الأمين العام والسيد جرتسي تساليسكي وموظفي الأمانة الآخرين على ما قدموه لي من دعم ومساعدة.

الرئيس: أشكر السفير تشونغ على كلمته وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها للرئيس.

هل افترض بأن المؤتمر قد أُحيط علماً بتقرير المنسق الخاص المعني باستعراض جدول أعمال المؤتمر؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أُعطي الكلمة الآن للسيد ترانتشيف، سفير بلغاريا، المنسق الخاص المعني بتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح.

السيد ترانتشيف (بلغاريا) (الكلمة بالإنكليزية): اسمحوا لي يا سيادة الرئيس أولاً أن أعبر عن أحر التهاني لسيادتكم بمناسبة توليكم منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح، وأتمنى لكم تحقيق النجاح في عملكم. ودعني أؤكد لسيادتكم أنه بإمكانكم الاعتماد على تعاون وفد بلادي المتواصل ودعمه الكامل لكم طوال اضطلاعكم بهذه المهمة. وأود أن أعبر أيضاً عن امتناني لسلفكم ممن شغلوا هذا المنصب، كل من السيد فولكر هاينسبرغ، سفير ألمانيا والسيد هويبر دي لا فورتيل، سفير فرنسا والسيد ماركو ريبما، سفير فنلندا والسيد فيسيها ييمر، سفير إثيوبيا والسيد محمد توفيق، القائم بالأعمال المصري، على ما قدموه من مساهمة قيمة من أجل مد يد العون للتغلب على المصاعب التي واجهتها هذه الهيئة الموقرة.

وإني لألقي اليوم كلمتي بصفتي المنسق الخاص المعني بتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح، وبذلك أفض بالولاية الواردة في القرار CD/1667، المؤرخ ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢، والذي اعتمد وفقاً لفقرة ٤١ من التقرير السنوي لمؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠١ (CD/1653). ومن الجدير بالذكر أيضاً، حسبما اعتقد، أنه يتعين استعراض عضوية مؤتمر نزع السلاح خلال فترات زمنية منتظمة، بموجب المادة ٢ من النظام الداخلي للمؤتمر.

وكما تذكرون فقد اقترحت في وقت مبكر من هذا العام، أنه ينبغي لنا عند معالجتنا لمسألة قيد البحث، أن نواصل اتباع نفس النهج الواقعي الذي استهله من شغلوا منصبي هذا في العام الماضي، عوضاً عن جراء دراسة

علمية من جديد للمشكلة المتعلقة بتوسيع عضوية المؤتمر. وأن الغرض من اعتماد نهج من هذا القبيل كان واضحاً، بما أننا كنا بحاجة إلى المزيد من الوضوح فيما يتعلق بقضيتين أساسيتين، ألا وهما:

- أولاً، بما أن مؤتمر نزع السلاح يتخذ قراراته عن طريق التوافق في الآراء وأنه ليست هناك إمكانية لإدخال أية تغييرات على عضويته ما لم يلاق دعماً من جانبنا بالإجماع، بشأن ما إذا كانت الدول الأعضاء في المؤتمر مستعدة لأن تمضي في مثل هذا التوسيع لعضوية المؤتمر؛
- ثانياً، تحت أي ظروف ممكنة تكون الدول الأعضاء مستعدة لتنفيذ هذا الإجراء، وأي خيار من خيارات العمل المقترحة، الذي ستكون هذه الدول مستعدة لاعتماده، (وخاصة الخيارات المتعلقة بتوسيع المؤتمر بشكل محدد، وتوسيعه بضم كافة البلدان التي تقدمت بطلب عضويته، والمؤهلة لذلك علمياً).

على أنكم قد تتذكرون أيضاً، بأن القصد من وراء ذلك لم يكن تحديد أنشطتنا بحيث تقتصر فقط على النظر في محاسن ومساوئ الخيارات الممكنة لتوسيع المؤتمر. بل على العكس من ذلك، إذ ينتابني شعور بأنه ينبغي لنا أن نذهب إلى أبعد مما اكتسبناه من خبرات غنية في الماضي، لنبحث عن أفكار ومقترحات جديدة يمكنها أن تساهم في تطوير المسألة وتعمل على تيسير حلها بشكل ملائم.

وعند فحوضي بمسؤوليائي، فقد قمت بتنظيم مشاورات غير رسمية في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٢. وقد كنت سعيداً جداً بما أبداه عدد كبير من الوفود من مشاركة نشيطة في هذه المشاورات، فقد أعرب ٢٥ وفداً عن وجهات نظرهم خلال مشاوراتنا الغير الرسمية، وبذلك أسهموا في إمكانية تقييم خيارات العمل المتاحة تقييماً فعالاً. كما أبديت أيضاً رغبتني واستعدادي للتشاور على الصعيد الثنائي مع كافة الدول الأعضاء المهمة في المؤتمر. وإنني أعتبر النتائج التي تمخضت عما أجرته من مشاورات ثنائية، مهمة جداً بما أنها زودتني بإدراك أكثر، اكتسبته في بادئ الأمر، فيما يتعلق بأكثر المسائل حساسية وبالحالات التي توجد فيها مثل هذه المسائل.

واليوم وفي معرض إبلاغي عن نتائج ما اضطلعت به من أنشطة، أؤكد ما استخلصه أسلافي من تقييم أولي للوضع، وهو أن الأغلبية الساحقة لمؤتمر نزع السلاح تفضل مبدأ توسيع عضوية المؤتمر. والواقع، فقد لاحظت وجود تصميم قوي فيما بين العديد من الوفود لإضفاء الطابع الديمقراطي على المؤتمر وذلك عن طريق علمنة عضويته، أو عن طريق ضمان قيامه على الأقل، بتمثيل طموحاته الشاملة بصورة ملائمة. ومما لا شك فيه، فإن السلام والأمن ونزع السلاح على الصعيد الدولي، تعد شواغل أساسية بالنسبة للمجتمع الدولي ككل، وترى معظم الوفود أنه من الضروري أن يصبح المؤتمر ممثلاً حقاً، إذا ما كنا مخلصين فعلاً في استعدادنا لإعطاء هذه الهيئة مثل هذه الصلاحية، كيما تمارس دورا القيادي المتمثل في أداء واجبها المتعلق بشؤون نزع السلاح، وأن نجعل من

هذه الهيئة، هيئة فعالة لإجراء المفاوضات، عوضاً عن تمهيد الطريق أمام عقد مفاوضات مستقبلية بشأن نزع السلاح في محافل مخصصة خارج إطار مؤتمر نزع السلاح.

ومع ذلك ينبغي التأكيد على أنه، وبالرغم من أن هناك التقاء لوجهات نظر الدول الأعضاء فيما يتعلق بتقديم دعمها لتوسيع المؤتمر، إلا أنها لا تزال غير مجمعة على الكيفية التي ينفذ بها مثل هذا التوسيع. ومع أن العديد من الوفود تفضل توسيع عضوية المؤتمر على نحو غير مشروط وغير تمييزي، يستند في الأساس إلى مبادئ الأمم المتحدة ومعاييرها، إلا أن بضعة وفود أخرى تواصل إصرارها على أنه ينبغي أخذ بعض الشروط المسبقة بنظر الاعتبار، وخاصة بمبدأ التوازن الجغرافي أو التوازن الجيو - استراتيجي وموعد تطبيق التوسيع أو الإعراب عن الاهتمام بالانضمام إلى هذا الحفل والمشاركة في أنشطته مشاركة فعالة. وهذا مجرد اقتباس للبعض منها. وقد تساءلت بعض الوفود على نفس المنوال عن الموعد المحدد للتوسيع المحتمل.

ولا أنوي الدخول في تفاصيل النهج ووجهات النظر المختلفة التي جرى التعبير عنها خلال المشاورات المتعددة الأطراف والثنائية التي عقدتها، أو أن أدخل في تقييم جدوى خيارات العمل المحتملة، بما أنها تتوافق إلى حد كبير مع النتائج التي جرى التبليغ عنها من جانب المنسق الخاص للعام الماضي، ويمكن الاطلاع عليها في تقريره المرحلي.

على أنه، وبغض النظر عن دعم الدول الأعضاء لتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح، إلا أن الجواب على السؤال الأساسي والأكثر شمولاً المتعلق بما إذا كانت الدول الأعضاء مستعدة للشروع في توسيع من هذا القبيل، هو ما يزال "لا". حيث تبقى مسألة زيادة أعضاء مؤتمر نزع السلاح مسألة حساسة بالنسبة لتلك الدول الأعضاء التي لا تزال غير مقتنعة اقتناعاً تاماً بأنه ينبغي لنا أن نشرع الآن بتوسيع جديد للمؤتمر قبل أن يبدأ عمله.

وعلى هذه الخلفية أود أن ألخص ملاحظاتي كما يلي:

- أولاً، من الواضح أن الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء تؤيد توسيع عضوية المؤتمر؛
- ثانياً، حتى وإن كان هناك شعور سائد لصالح القبول بعضوية دول جديدة للمؤتمر، إلا أن الإطار المحدد للتوسيع المحتمل وموعد تنفيذه بالضبط وكافة الطرائق المحددة التي سيتم بها، لا يزال يتعين التفاوض بشأنها وتحديدها. وكقاعدة عامة، فقد أظهرت كافة الوفود مرونة بهذا الصدد وأبدت استعدادها لإجراء المزيد من المشاورات بشأن المسألة، سعياً منها لإيجاد حل تقبل به جميع الأطراف؛

- ثالثاً، لا يزال هناك عدم توافق في الآراء فيما بين الدول الأعضاء حول ضرورة توسيع عضوية المؤتمر في هذه المرحلة؛

- رابعاً، يتعين بموجب النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح، استعراض عضويته على فترات زمنية منتظمة. ولا يعترض أي شخص على هذه المادة. على أنه من أجل إعطاء المزيد من الحرية والمرونة لزملائنا، السفراء الخمسة والرؤساء السابقين للمؤتمر، سأمتنع عن التوصية بشكل رسمي بمواصلة هذه العملية المهمة عن طريق إعادة تعيين منسق خاص معني بتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح في بداية دورة عام ٢٠٠٣ للمؤتمر.

وأخيراً سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن تقديري وامتناني مرة أخرى لما تلقيته من تعاون وتفهم ودعم قيّم من جانب كافة الدول الأعضاء في المؤتمر، أثناء النهوض بواجباتي. وأعبر عن امتناني أيضاً للسيد سرجي أوردزهونيكيدزه، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، ولنائبه السيد إنريكه رومان موري، إلى جانب السيد جرتسي تساليسكي وأعضاء الأمانة الآخرين، الذين قدموا لي مساعدات مهنية قيّمة خلال أدائي لعملي بصفتي منسقاً خاصاً.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أتقدم بالشكر إلى السفير ترانتشيف على كلمته وعلى العبارات الرقيقة الموجهة إلى الرئيس.

هل أفترض بأن المؤتمر قد أحيط علماً بتقرير المنسق الخاص المعني بتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): لدي الآن متحدثين آخرين على قائمتي. وأطلب أولاً من السيدة إينوغوتشي، سفيرة اليابان أن تأخذ الكلمة.

السيدة إينوغوتشي (اليابان) (الكلمة بالإنكليزية): اسمحوا لي سيادة الرئيس في البداية أن أعبر عن أحر التهاني لشخصكم بمناسبة تقلدكم منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح، خلال المرحلة الختامية لدورته السنوية لهذا العام. وأود أن اطمأنكم بخصوص تقديم وفد بلادي لدعمه وتعاونيه دعماً وتعاوناً كاملياً في جهودنا المشتركة من أجل الخروج بنتيجة حاسمة لتذليل الصعوبات الحالية التي يواجهها المؤتمر.

وقد سمع المؤتمر للتو من السفيرة الموقرة لماليزيا، عن دعوة محافظ مدينة ناغازاكي لسفراء المؤتمر لزيارة مدينته وعقد اجتماعاتهم فيها. وأود أن أعبر عن بالغ تقديري للدكتورة الموقرة راجما حسين، سفيرة ماليزيا

لمشاركتها في الإدلاء بهذه المعلومات داخل المؤتمر اليوم، ولوصفها المؤثر جداً عن زيارتها لمدينتي ناغازاكي وهيروشيما ومتحفيهما.

لقد عانت مدينة ناغازاكي، مثلها مثل هيروشيما، من الدمار الذي خلفته القنبلة النووية التي ألقيت عليها. وإن الرغبة القوية للشعب الياباني، بما في ذلك مواطني المدينتين في أنه ينبغي لتجارب مأساوية من هذا القبيل ألا تتكرر أبداً من جانب الأجيال القادمة في أي جزء من العالم، هي من الأمور المعروفة جيداً. ومن هذا المنطلق، فإن الحكومة اليابانية تبذل قصارى جهدها لتشجيع نزع السلاح النووي، بهدف الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية ويحظى بالسلام والأمن. وإنه لواجب يقع على عاتق حكومتي أن تكتشف السبل التي من شأنها أن تنفذ رغبة الشعب الياباني.

وفي سياق مؤتمر نزع السلاح على وجه الخصوص، فإن بلدي يعلّق أعلى درجة من الأولوية على استهلال المفاوضات حول معاهدة وقف إنتاج المواد الإنشطارية، وما أنفك يحاول أن يساهم في الجهود المشتركة من أجل تحقيق مخرج من شأنه أن يؤدي إلى قيام مثل هذه المفاوضات. وفي ضوء ما يعاني منه المؤتمر من مأزق حالي، فإن ذلك يعكس وجود اختلافات فيما بين الدول الأعضاء، كما ينبغي لحكومتي أن تولي دعوة محافظ ناغازاكي أهمية كبيرة. والأهم من ذلك، فإن حالات الإحباط التي يعانيها مواطنو مدينة ناغازاكي إزاء عدم إحراز مؤتمر نزع السلاح لأي تقدم، إنما هي حالات إحباط حقيقية وتزايد في كل يوم يمر دون إنجاز عمل جوهري في هذا المجال. وأود أن أطلب إلى جميع الوفود في المؤتمر أن يشاركوا أولئك المواطنين رغبتهم الشديدة في إحراز تقدم في ميدان نزع السلاح. ويجب على هذه الهيئة المهمة أن تبذل المزيد من الجهود لإحراز مثل هذا التقدم الملموس.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفيرة إينوغوتشي على كلمتها التي أكدت فيها على الدعوة الكريمة لزيارة ناغازاكي، التي وجهها محافظ المدينة، السيد إيتو، كما أشكر أيضاً على عباراتك الرقيقة الموجهة إلى الرئيس.

وآخر متحدث على قائمتي هو السيد كنوت لانغلاند من النرويج.

السيد لانغلاند (النرويج) (الكلمة بالإنكليزية): أود أولاً سيادة الرئيس أن أنضم إلى المتحدثين الآخرين في تهنئة سيادتكم بمناسبة توليكم لرئاسة المؤتمر. ودعوني اطمأنكم إلى دعم وفد بلادي وتعاون الكاملين مع سيادتكم. وإن وفد بلادي يأخذ الكلمة بصفته أحد الرئيسين المناوين للجنة الدائمة المعنية بالحالة العامة وتنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام - اتفاقية حظر الألغام. أما الرئيس المناوب الآخر فهو وفد تايلند.

وستُعقد الجلسة الرابعة للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام، في جنيف، في الفترة من ١٦ ولغاية ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وقد جرى التفاوض بشأن هذه الاتفاقية في أواسط قبل حوالي خمسة أعوام مضت، ودخلت حيز التنفيذ قبل ثلاثة أعوام ونصف تقريباً. حيث برهنت الاتفاقية خلال هذه الأعوام على أهميتها الكبيرة في معالجة أحد التحديات الملحة التي تواجه البشرية، وصادقت عليها ١٢٥ بلداً.

وقد كانت الممارسة في السنوات السابقة هي أن يتولى الرؤساء المناوبون للجنة الدائمة المعنية بالحالة العامة للاتفاقية وتنفيذها، دعوة كافة الدول الأطراف، إلى جانب المنظمات المهتمة والدول التي ليست هي أطراف للاتفاقية لعقد اجتماع إعلامي غير رسمي بشأن المسائل ذات الصلة بالجلسة الرابعة. وسيعقد هذا الاجتماعي الغير الرسمي في يوم الاثنين، ٢٦ آب/أغسطس في الساعة ١٥/٠٠، في قصر الأمم في غرفة الاجتماعات الثانية عشرة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أتقدم بشكري إلى السيد لانغلاند على كلمته التي ألقاها حول اتفاقية حظر الألغام، كما أشكره أيضاً على العبارات الرقيقة الموجهة إلى الرئيس. وبذلك أختتم قائمة المتحدثين لهذا اليوم. هل لدى أي وفد آخر رغبة في أخذ الكلمة؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، فبوسعنا أن ننتقل إلى البند التالي من جدول الأعمال، الذي يتعلق بالجدول الزمني والاجتماعات التي ستعقد في الأسابيع المقبلة.

وفيما يتعلق بالجدول الزمني للاجتماعات التي ستعقد في الأسابيع المقبلة، أود أن أشير إلى أن المؤتمر سيعقد في الأسبوع القادم جلستين عامتين، وفقاً للفقرة ٤ من القرار الخاص بتحسين أداء مؤتمر نزع السلاح وفعاليته، الوارد في الوثيقة CD/1036.

وفي هذه المرحلة، ليس هناك متحدثين بالنسبة للأسبوع القادم. ولذلك فإنني أقترح أن يعقد المؤتمر جلسة عامة واحدة فقط في يوم الخميس من الأسبوع المقبل، ما لم أسمع ما يخالف ذلك.

وبما أنني لا ألاحظ أي تعليقات، فإنني أفترض أن المقترح قد جرت الموافقة عليه.
وقد تقرر ذلك.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): كما تعلمون، فإن لدينا أقل من أربعة أسابيع حتى نهاية دورة المؤتمر لعام ٢٠٠٢، حيث سيكرس جزء من هذه المدة للنظر في التقرير السنوي المقدم للجمعية العامة. وتنص المادة ٤٤ من النظام الداخلي للمؤتمر، على إتاحة مشروع التقرير السنوي لكافة أعضاء المؤتمر قبل أسبوعين على الأقل من الموعد المقرر لاعتماده. وإنني أتولى حالياً، بمساعدة الأمانة، إعداد مشروع التقرير الذي سيكون قائماً على الوقائع، وفقاً للمادة ٤٥ من النظام الداخلي للمؤتمر. وسيكون هذا المشروع متوافراً بجميع اللغات الرسمية في اللجان المختصة للوفود، في صبيحة يوم الأربعاء الموافق ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٢. وفي نيتي إجراء القراءة الأولى

لمشروع التقرير خلال جلسة غير رسمية تعقد في يوم الخميس الموافق ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٢، عقب انعقاد الجلسة العامة.

وبذلك نختتم عملنا لهذا اليوم، على أنه لدي رسالة واحدة بودي إطلاعكم عليها قبل نهاية جلستنا، والتي تلقيتها من الأمانة للتو. إذ جرى إبلاغي فيها عن توفر حولية الأمم المتحدة لترع السلاح لعام ٢٠٠١ حالياً. وبما أن الأمانة قد تلقت عدداً محدوداً جداً من نسخ هذه الحولية، فسيتم تزويد كل وفد بنسخة واحدة فقط. ولذلك فإنني أرجوكم البقاء في مقاعدكم بعد اختتام الجلسة كيما يتسنى للأمانة توزيع نسخة من هذه الحولية على كل وفد.

واسمحوا لي أن أعلن أيضاً عن أن الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر، ستعقد في يوم الخميس الموافق ٢٩ آب/أغسطس الساعة ١٠/٠٠، وسيعقبها انعقاد جلسة عامة غير رسمية مكرّسة للقراءة الأولى لمشروع تقرير المؤتمر.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠

— — — — —